

الفصل الرابع
تأثير العوامل الذاتية في التنشئة الاجتماعية السياسية

obeikandi.com

الفصل الرابع

تأثير العوامل الذاتية في التنشئة الاجتماعية السياسية

تؤثر بعض العوامل أو المتغيرات¹ الذاتية في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. لذلك يتناول هذا الفصل محددات من قبيل الاثنية، والعرق، والجنس، والسن، وحجم الأسرة، والشخصية، والتجارب الشخصية، والأحداث التاريخية.

المبحث الأول

تأثير الاثنية والعرق والسن والجنس في التنشئة الاجتماعية السياسية:

المطلب الأول

تأثير العامل الاتني (Ethnicity) في التنشئة الاجتماعية السياسية.

أولاً: تعريف الاثنية:

تعرف الاثنية على أنها العضوية لشعب يمتلك طرق وثقافة مشتركة كاللغة والعادات المشتركة والمعتقدات. ويمكن أن تضم الأمة جماعات اثنية عديدة². فضلاً عن ما تقدم، تعرف الاثنية على أنها: "وتشكل الجماعة العرقية على ضوء خطوط عرقية وثقافية؛ حيث يدعى أن أعضائها يمتلكوا سمات وعادات أو أعراف مشتركة".

ثانياً: الاثنية (السود واليهود) في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية السياسية:

قد يصنف الأفارقة الأمريكيان في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، على أنهم أقلية عرقية (حيث يشكلوا 12% من مجموع السكان) في حين اليهود الأمريكيان أيضاً مجموعة أقلية (3% من مجموع السكان)، يمكن أن يصنفوا أكثر على أنهم مجموعة اثنية بسبب أن دينهم، ولفتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، وتاريخهم خاصة بهم فقط. على الرغم من أن الأفارقة

¹ تسمى أحياناً بالمحددات كالمحددات الاجتماعية. حول ذلك، راجع: زين شفيق محمد الحايك، مصدر سبق ذكره، ص 3.

² G. Duncan Mitchell (ed.), A New Dictionary of Sociology, London, Routledge & Kegan Paul Ltd., 2nd ed., 1981, PP. 69-70.

الأمريكان واليهود يمكن ان يكونوا قومين في مشاعرهم الوطنية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن بعض السود قد يكونوا مؤيدين للقومية الأفريقية الأمريكية، وبعض من اليهود قد يكون لهم أيضا صلات وارتباطات بالأمة اليهودية التاريخية، دولة إسرائيل، أو الصهيونية. ولكن هذه الولاءات المتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية متسامح معها، تشترط أن النزاع المفتوح أو المواجهة مع ثقافة الغالبية لا يعرض بشكل جدي وخطير التعليم، والصحة، والسلامة، والرفاه، والأخلاق العامة، أو مصالح الأمن القومي¹.

المطلب الثاني

تأثير متغير العنصر (Race) في التنشئة الاجتماعية السياسية.

أولاً: تعريف العنصر:

العنصر أو العرق هو انحدار مجموعة معينة من الناس من تكوين جسمي ومورثات (جينات) حياتية خاصة تختلف عن غيرها من المجاميع البشرية⁽²⁾. كما يُعرف على أنه فصيلة من البشر تتميز عن غيرها من الفصائل الأخرى بالتكوين البدني والمتوارثات الحياتية، وذلك بالرغم من وجود فروق فردية في نطاق هذه المجموعة. والخصائص المميزة للفصائل الجنسية كثيرة ومتعددة، بعضها بسيط وظاهري مثل لون البشرة وشكل الأنف ولون العينين وطول القامة وقصرها³ ويمكن أن تكون جماعة عرقية هي نفسها جماعة إثنية⁴.

ثانياً: تأثير العنصر في التنشئة الاجتماعية السياسية:

أظهرت العديد من الدراسات بأن للعنصر تأثيراً على التنشئة، فقد بينت إحدى هذه الدراسات بأن نسبة مشاركة الزوج في الانتخابات هي أقل من البيض وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبلجيكا⁵ وكان ذلك بسبب التنشئة الاجتماعية السياسية للعنصر

¹ Russell F. Farnen, "Nationalism, Democracy, and Authority since 1989 in North Africa and Europe since 1989: Lessons for Political Socialization and Civic Education, in: Rrsell F. Farnen et al, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, op.cit, p.49.

(²) إبراهيم منكور، مصدر سبق ذكره، ص 431.
³ المصدر نفسه.

⁴ G. Duncan Mitchell (ed.), op.cit., PP. 69-70.

⁵ Robert E. Dowse & John A. Hughes, Political Sociology, London, John Wiley & Sons Ltd., 1972, P. 299

الأبيض القائمة على أساس سياسة التمييز العنصري ونتج من ذلك أيضا أن أصبحت الثقة السياسية لدى السود هي أقل من الثقة السياسية لدى البيض (أن هذه المعلومات قد تكون صحيحة، على الأقل في المدة التي تمت فيها الدراسة المذكورة آنفا).

وأحيانا تطور موضوع العرق ليصبح ايديولوجية، كما بينت دراسة جرت في مدينة ديترويت في الولايات المتحدة على الزواج، وقد دعمت دراسة أخرى ما تم التوصل إليه في الدراسة التي جرت في تلك المدينة، حيث وجدت ان هذه الأيديولوجية تطورت إلى أيديولوجية عسكرية أدت إلى اضطرابات في عام 1967، كان الهدف من وراءها هو المطالبة بتحسين أوضاع الزواج، وتصدت لها أيديولوجية عسكرية بيضاء رافضة لمطالبها، مما قاد إلى فقدان الثقة في الحكومة وحدوث العنف السياسي¹.

وبالرغم من دور العرق في التأثير على درجة الثقة السياسية لدى البيض والسود، إلا ان ذلك يبدو ليس مرتبطا بموضوع العرق وحده، فالمستفيدين اجتماعيا هم أكثر ثقة من الناس غير المستفيدين، لان الاستفادة تعطي للفرد منزلة ومهارات تجلب لهم المكانة والشرف الاجتماعي، في حين لا يمتلك غير المستفيد مثل هذه المكانة والشرف الاجتماعي، مما يجعل ثقته أقل في أبناء جنسه والحكومة على حد سواء. كما أن السود الذين ولدوا في الجنوب هم أكثر ثقة من الذين ولدوا في الشمال الأمريكي كما عُلل ذلك سابقا في موضوع الدين. كذلك فإن المنظمين النشطين في الكنائس هم أكثر ثقة من غير النشطين² كل ذلك يدفع إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار عامل العرق، دائما، عاملا مستقلا في التأثير على التنشئة الاجتماعية السياسية.

فضلا عن ما تقدم، تفترض الدراسة أن عامل التركيب القومي من حيث تجانسه أو تنافره يُعد عامل مهم جدا في تكوين ظاهرة المجتمع السياسي. وإذا كان البعض من الأقليات القومية في بلد معين تفضل الاندماج بالأغلبية القومية والتعايش معها قيما وتقاليدا وشعورا، فإنه يحدث أن يفضل البعض الآخر منها العزلة وترى في أصولها العرقية وتراثها التاريخي وقيمتها الحضارية، ما ينبغي لها معه ان تؤكد ذاتيتها المتميزة واستقلالية وجودها القومي، ولا سيما تلك التي تجد في ثروتها البشرية وموطنها التقليدي والتاريخي ما يؤهلها للانفصال السياسي وتكون وحدة سياسية مستقلة³. وفي حين يعتبر التجانس القومي العنصري من

¹ Joel D. Aberbach & Jack L. Waker, "Political Trust & Racial Ideology", The American Political Science Review, Vol. LXIV, December, 1970, PP. 1203-1204, 1211.

² Ibid., P. 1205.

³ حسين علي علوان، مصدر سبق ذكره، ص 177.

العوامل التي تضي على المجتمع السياسي قيما تعينه على صنع وحدته السياسية وتنمية روابطه العضوية وبالتالي تؤهله لتوطيد استقراره السياسي، يعتبر التناظر القومي، أي وجود أقليات قومية في وطن واحد من العوامل التي تشكل عائقا في طريق الديمقراطية وتؤدي إلى الفرقة وعدم التوحد داخل المجتمع السياسي. والتمايز القومي بقدر ما يعني وجود أقليات قومية متباينة في تفكيرها وثقافتها وتاريخها ولغتها وعاداتها فإنه يعني كذلك عدم الانسجام داخل المجتمع الواحد الذي ينال بالتالي من أسس وحدته الوطنية لأنه "متى وجد الشعور بالقومية مهما كان ضعيفا فإن هناك حجة لتوحيد جميع الأعضاء المنتمين إلى هذه القومية تحت حكم واحد خاص بها"¹. ويمكن أن يؤثر العرق في أهداف التنشئة بشكل عام، والسلوك الانتخابي والصراعات السياسية نتيجة اختلاف مناهج وأدوات التنشئة ولغة التخاطب، ومن التمايز ونزعة التفاخر العرقي

ثالثا: تأثير عامل العنصر في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت:

يتميز الكويتي، على سبيل المثال، بلون بشرة سمراء، وعيون سود على سبيل المثال كونه ينحدر من سلالة عربية، ويمكن أن تكون جماعة عرقية هي نفسها جماعة إثنية. أي الانتماء إلى شعب له لغة وعادات وممارسات ومعتقدات مشتركة كما هو الحال عموما مع العرق الكويتي. ويمكن أن تضم الأمة جماعات إثنية عدة²، كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية. يضم الكويت العنصر العربي متمثلا ببعض القبائل الرُّحل التي بدأت تقيم حول القصر الكبير الذي يدعى (كوت) في موقع مدينة الكويت الحالية الذي شيده الأمير (براك بن غرير آل حميد شيخ بني خالد). في العام 1669، كما وفدت في المدة ذاتها بعض من العنصر الفارسي من صيادي السمك الذين كانوا يسكنون في السواحل الإيرانية من الخليج. وبدأت العمالة الوافدة بشكل عام وباختلاف مصادرها وأصولها العرقية بعملية الاستقرار الفعلي في الكويت بعد الحرب العالمية الثانية. وكونت العمالة الوافدة إلى الكويت في المدة من (1920 - 1955)، من إيران وعمان والبحرين وشهدت حقبة الخمسينات تنوعا في مصادر الهجرة وخصوصا العربية. وقد حصل تجنس بين الأعوام (1970 - 1975)، وقد بلغ العنصر الكويتي في العام 1999، إلى (786,010) ألف نسمة أما الوافدين من غير الكويتيين فقد وصل إلى (1,484,855) مليون نسمة منهم (585,544) ألف نسمة من العنصر العربي، وتُعدّ العناصر الآسيوية هي الأكثر

¹ المصدر نفسه، ص 178.

(²) Robert E. Dowse & John A. Hughes, op.cit, p.299.

وقد ظهرت نظريات عنصرية تقر بتفوق عرق معين على آخر، ولم يثبت ذلك علميا. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. صائق الأسود، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 554-560، ومحمد عدنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 130.

حجماً وانتشاراً في الكويت (54,85%) وخاصة الهنود والباكستانيين والبنغالي، وتأتي بعدها الجالية العربية. إذ وصل نسبة العرب إلى (25,90%). من مجموع العمالة في الكويت. وارتفعت أعداد العناصر المصرية والسورية واللبنانية والصومالية بعد حرب الخليج الثانية؛ لأنها لم تؤيد الاحتلال العراقي للكويت في حين انخفضت أعداد الفلسطينيين والعراقيين والأردنيين والسودانيين واليمنيين في الكويت⁽¹⁾.

يمكن القول مما تقدم بأن المجتمع الكويتي يتكون من المواطنين الكويتيين الذين ينحدرون من أصول عربية وفارسية وأفريقية، فضلاً عن غير المواطنين من أصول أجنبية وعربية. وقد تأثر السلوك السياسي الرسمي الكويتي بالاتجاه العربي حين أكد الدستور الكويتي في الديباجة: "إيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية". وأكدت المادة (1) من الدستور الكويتي لعام 1962. على "أن الكويت دولة عربية... وشعب الكويت جزء من الأمة العربية"، وأكد الدستور بواسطة نصوص المواد (12) و (13) نتيجة لتأثره في العنصر العربي: "على صيانة التراث العربي؛ وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وهو بذلك يدرك بأن اللغة العربية والتراث العربي عامل وحدة بين أفراد الأمة العربية فضلاً عن كونها وسيلة حضارتهم في الانتشار والظهور"⁽²⁾. أما عن تأثير التعدد العرقي في التنشئة الاجتماعية السياسية فإنه يؤثر سلباً في أحد جوانبه في التنشئة الاجتماعية السياسية للأسرة الكويتية. إذ يؤثر عمل خادمتي المنازل من العنصر الآسيوي على وظيفة التنشئة التي تقوم بها الأسرة الكويتية؛ وذلك لأن خادمتي المنازل يتميزن بكثرة العدد، والجهل، وعدم المعرفة باللغة العربية، ومن ديانات غير إسلامية⁽³⁾. ويعبارة أخرى يؤثر وجود خادمتي المنازل داخل الأسر الكويتية سلباً في التنشئة الأسرية بقدر ما يجعل الطفل أزاء نظامان مختلفان تماماً من الناحية القيمية والثقافية واللغوية والدينية. ويضع هذا الاختلاف الطفل في ارتباك وحيرة حول أي لغة يتعلم داخل الأسرة. وأي قيم وثقافة ودين يختار ويزداد التأثير السلبي لخادمتي المنازل كلما يزداد عدد ساعات خروج الأبوين من المنزل. وتترك الأسرة مهمة التنشئة لخادمتي المنازل فضلاً عن ما تقدم يُمكن أن يؤثر العرق في السلوك الانتخابي والصراعات السياسية. ويشير أحد الآراء إلى أن انتصار الثورة الإيرانية في العام 1979، ومن ثم استلام رجال الدين الحكم هناك، وانهيار الأنموذج الاشتراكي في نهاية الثمانينات شجع على التنشئة الطائفية الشيعية في الكويت التي تصل نسبتها إلى نحو 30% من مجموع سكان الكويت⁽⁴⁾. على اعتبار كما يرى البعض أن هناك علاقة بين العنصر الفارسي الإيراني في

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 35، 44-46، 50.

(2) المصدر نفسه، ص 122.

(3) المصدر نفسه، ص 49.

(4) المصدر السابق، ص 154-155.

هناك علاقة بين العنصر الفارسي الإيراني في الكويت، وبين الولاء الطائفي للمذهب الشيعي. كما اكتشف بأن هناك تنظيم حزب الله في الكويت الذي يتلقى دعماً من إيران. وتؤكد الحكومة البحرينية على أن هناك مخططاً إيرانياً يبدأ من الكويت من أجل الإطاحة بنظام الحكم فيها عن طريق استقلال القضية الطائفية في الكويت⁽¹⁾.

يظهر مما تقدم بأن للعرق في الكويت تأثيراً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية خصوصاً في الأسرة الكويتية بسبب وجود خادمت المنازل ذات الأصول العرقية والأثنية المختلفة عن الأصول العربية الكويتية، وظهر أيضاً أن للعرق تأثيراً في السلوك السياسي الانتخابي والصراع على السلطة، ومن ثم له تأثيراً في استقرار النظام السياسي الذي يمكن أن يزداد خطورة إذا ما امتزج بأهداف سياسية، ودعم خارجي مستغلاً سوء الأوضاع الاقتصادية وما شابه ذلك. ويمكن القول أنه كلما كانت التركيبة السكانية للمجتمع متجانسة ومنسجمة مع بعضها البعض انعكس ذلك إيجابياً على النظام السياسي القائم مما يعزز من استقراره واستمراره والعكس هو الصحيح.

رابعاً: تأثير متغير العنصر في التنشئة الاجتماعية السياسية في البحرين:

ويقدر ما يتعلق الأمر بالبحرين، فهل هناك تنوع عرقي؟ وما هو تأثير هذا التنوع العرقي، أن وجد، على التنشئة؟ وهل للتنوع العرقي، أن وجد، تأثيراً على تجانس المجتمع ووحده وبالتالي استقراره الاجتماعي والسياسي؟ قد تقتضي الضرورة القول بأن عدد سكان البحرين يبلغ حسب آخر إحصائية (754,000) ألف نسمة. ويشكل عدد العمال الأجانب فيه نسبة 33% من مجموع السكان². وتتنمي نسبة كبيرة من هؤلاء العمال لأصول أجنبية آسيوية وغيرها لها عادات وتقاليد ولغات وأديان تختلف عن البحرين³. بالإضافة إلى وجود الأقليات العرقية من أصول أجنبية فهناك، على الأقل، أقلية بحرينية من أصول فارسية. ولكن يبقى السؤال، بعد أن عرفنا أن هناك تنوع عرقي، ما هو تأثير هذا التنوع العرقي على التنشئة في البحرين؟ يمكن القول أن لوجود التنوع العرقي الأجنبي الآسيوي وغيره تأثيراً على دور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الوطنية وهي تؤدي وظائفها في التنشئة.

(1) هيفاء أحمد محمد بونس، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص 103، 132.

(2) لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 71. علماً أن نسبة سكان البحرين هو 754,000 حسب إحصائيات الأمم المتحدة للعام 2005. حول ذلك، أنظر: مملكة البحرين، الثلاثاء 2005/10/4، ص 1، شبكة الاتصالات الدولية

(الانترنت):

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4310000/4310340.stm

(3) لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 70.

ولهذا تشير بعض الدراسات التي شملت البحرين، بالإضافة إلى بعض دول الخليج العربية¹، إلى أن هناك تحدياً مصدراً الغزو الثقافي والفكري التي تشكل العمالة الأجنبية في البحرين أحد صوره بقدر ما تحمله من عادات وتقاليد ومعتقدات وطقوس دينية مختلفة عن نظيراتها في البحرين. ولعل سماح النظام السياسي البحريني بممارسة الشعائر الدينية لمختلف الأديان والطوائف، كالسماح للمسيحيين واليهود والبوذيين والهندوس والسيخ والبهائيين² قد يشكل أحد الأمثلة لتحدي التعدد العرقي الديني لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية البحرينية. يكمن هذا التحدي في تعريف الفرد البحريني على قيم غريبة عن تلك التي نشأ عليها، مما قد يسبب له تشكيكا أو حيرة في معتقداته، خصوصا وأن هناك بعض العمال الأجانب الذي قدموا أصلا في مهمة تبشيرية³ لدياناتهم تحت غطاء العمل، ولا يخلو ذلك من إثارة إلى التشكيك بالمعتقدات الإسلامية⁴ التي تشكل مؤثراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في البحرين. أن وصول الفرد البحريني إلى مرحلة التشكيك بالمعتقدات الإسلامية يفقده أحد أسس التماسك الاجتماعي في المجتمع البحريني بقدر ما يشكل الدين أحد الأسباب تآلف المجتمع. فضلا عن ما تقدم تشكل ظاهرة المربيات والخدم الأجانب، التي أخذت جزء من دور المرأة البحرينية في تنشئة أبنائها هي الأخرى تحدياً آخر بقدر ما لهؤلاء الخدم والمربيات من عادات وتقاليد واديان ولغات مختلفة عن نظيرتها البحرينية مما يضع الناشئ إمام أرباك يتمثل بوجود أكثر هيئة تنشئة متناقضة في الأسس الثقافية التي تعتمد عليها في آن واحد. ومن الصور الخطيرة للاعتماد على المربيات هو عدم معرفة بعض أرباب الأسر شيئاً عن أبنائهم⁵. وللعناية تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي للسكان إذ تشكو البحرين من ارتفاع نسبة البطالة نتيجة الأعداد الكبيرة من العمال الوافدين الأجانب⁶ مما يفقد البحرين فرصة تدريب أبنائها على تحمل مسؤوليات إدارة بلادهم في الشؤون المختلفة.

¹ محمد بن شحات الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 205.

² لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره ص 70.

³ بدأت الإرساليات التبشيرية تأتي إلى منطقة الخليج العربية في عام 1889، وأسهمت في فتح مراكز ثقافية وتعليمية، ومستوصفات. حول ذلك أنظر: أحمد شحادة محمد الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص 86.

⁴ هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 85. لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، من أجل القيام بالتبشير المسيحي البروتستانتي بإنشاء مستشفى أطلق عليه (Mason Memorial Hospital). حول ذلك، أنظر: سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 77.

⁵ المصدر نفسه، ص 86.

⁶ رئيس وزراء البحرين يشيد بالانتخابات البرلمانية، السبت 25/11/2006، ص 2، شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت):

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6182000/6182786.stm

بالإضافة إلى وجود الأصول العرقية غير الوطنية فهناك في البحرين مواطنون بحرينيون من أصول فارسية إذ ما أضيف لها العامل المذهبي الشيعي فإنها تشكل نسبة لا يستهان بها في البحرين. ويلعب العرق دوراً في التأثير على السلوك الانتخابي والاستقرار السياسي في البحرين، خصوصاً إذا ما امتزج بالعامل المذهبي الشيعي. وقد أتضح لنا هذا التأثير بوضوح، ونحن نتابع تأثير الدين في البحرين في هذه الأطروحة. مع ذلك يخلص عصام صالح حسن، بعد دراسته للتأثير العامل الاجتماعي في النظام السياسي البحريني، إلى أنه ليس هناك من أثر للصراعات العرقية أو القومية في المجتمع البحريني وأنه بدلاً من ذلك يُعد مجتمعا متجانسا له تاريخه الطويل على الصعيدين الاجتماعي والسياسي¹. ولكن من ناحية أخرى وعلى النقيض من الرأي أعلاه يُعتقد أن التركيبة السكانية في البحرين كانت أحد الأسباب وراء لجوء الحكومة البحرينية إلى طلب الدعم الخارجي كطلب الدعم من بريطانيا سابقاً والولايات المتحدة والسعودية حالياً². أي أن الخوف من سيطرة العنصر الفارسي في البحرين على مقاليد الأمور هو الذي دفع السلطات البحرينية إلى الاستعانة بالبيئة الدولية. ويشير رأي آخر إلى أن قلة عدد السكان وضآلة العوائد النفطية والتجربة العمالية الفتية في البحرين كانت أحد الأسباب زيادة حدة الخطاب الإصلاحية الاجتماعي السياسي في البحرين³. بعبارة أخرى قد يمكن القول أن قلة عدد السكان في البحرين شجعت على المطالبة بالمشاركة السياسية وهذا قد يتفق مع النظرية الشائعة في إمكانية تحقيق حكم الشعب في الأقاليم ذات عدد السكان القليل كما سيتم مناقشة ذلك بتفصيل أكثر عند تناول تأثير البيئة الجغرافية في المطلب الثاني من هذا المبحث.

يُخلص مما تقدم أن التعدد العرقي في البحرين قد سبب لحد ما تأثيراً سلبياً على هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية البحرينية في مجال التجانس الاجتماعي والاندماج القومي وبالتالي الاستقرار السياسي. ويعتمد ازدياد أو انخفاض هذا التأثير السلبى للتعدد العرقي، وخصوصاً التعدد العرقي الوطني، مع قدرة النظام على مواجهة التحديات التي تواجهه وخصوصاً قضية الشرعية.

¹ عصام صالح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 37.

² سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 75.

³ المصدر نفسه، ص 22.

تأثير عامل الجنس (Gender) في التنشئة الاجتماعية السياسية

سيتم التعريف بالجنس أولاً، ثم دراسة تأثيره في التنشئة الاجتماعية السياسية ثانياً.

أولاً: تعريف الجنس:

يعتبر جنس الطفل في الأسرة من العوامل المؤثرة جداً في تطبيعته وتنشئته وتكوين شخصيته. فالقيمة التي تستند إلى جنسه تحدد الطريقة التي يعامله بها أبواه، كما تحدد أيضاً شكل التفاعل الذي يتم بينه وبين أخوته. ويترتب على هذا كله أن يكتسب الطفل صفات ودوافع تشكل شخصيته تشكيلاً معيناً¹. وينشأ أحياناً عن هذا التعامل ما يسمى بالترقية بين الجنسين (الذكر والأنثى)، والذي يقصد به عدم المساواة بين الأبناء جمعياً والتفضيل بينهم بناءً على الجنس...². وتؤثر هذه الترقية بالنتيجة في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد. ويشاع أن التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية تقوم على التنشئة التي تفرق بين الذكور والإناث.

ما يُخلص إليه مما تقدم. يُعرف الجنس على أنه يتضمن تحديد جنس الفرد كونه ذكراً أم أنثى. ولذلك تأثيراً في تنشئة الفرد وفقاً لعادات وتقاليد وثقافة المجتمع الذي ينشأ فيه. إذ يُفضل الذكر على الأنثى في المجتمعات العربية على سبيل المثال.

ثانياً: تأثير متغير الجنس في التنشئة الاجتماعية السياسية (المجتمعات العربية نموذجاً):

تفترض الدراسة أن الترقية في التنشئة الاجتماعية السياسية بين الجنسين في المجتمعات³، بما فيها المجتمعات العربية أنتجت تنشئة اجتماعية سياسية مختلفة بين الجنسين بالشكل الذي أدت إلى وجود اختلاف فيما بينهما في الاتجاهات السياسية، والقيم الاجتماعية السياسية، كالثقة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية، والشخصية، كالنظرة إلى الذات مثلاً. واختلاف في مجال المعرفة السياسية ومصادرها، والاهتمام بالسياسة، واختلاف في مستويات المشاركة السياسية، والهوية، واختيار الشخص القدوة. وسيتم دراسة ذلك على التعاقب:

1- الطابع المحافظ: تشير العديد من الدراسات إلى أن المرأة هي أكثر محافظة من الرجل. فقد وجدت دراسة تمت في المجتمع الأردني بأن طالبات الصف الثالث الثانوي أكثر اعتقاداً

¹ د. محمد عماد الدين إسماعيل وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 119.

² هناء محمد المطلق، مصدر سبق ذكره، ص 68.

³ ولهذا الموضوع ارتباط بالمساواة الاجتماعية وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية السياسية، التي سيتم دراستها في المطلب الأول، من المبحث الثاني، من الفصل السادس.

بالقيم من الذكور¹. وبرت دراسة أردنية أخرى شدة ارتباط الإناث بالعشيرة (5,17%) مقارنة بالذكور (1,7%) بطابع المحافظة العام عند الإناث الذي اثر في تعميق البعد العشائري وتركيزه عند الإناث مقارنة بالذكور².

وعلى صعيد الطاعة، وجدت الدراسة نفسها، بأن العديد من الدراسات تشير إلى أن المرأة أكثر طاعة من الرجل. فقد وجدت إحدى هذه الدراسات بأن سلوك المرأة يتميز بالامتثال بنسبة الضعف عن الرجل، وأن ما يفرض عليهن من سلطة وممنوعات تصل بدورها إلى ضعف ما يفرض على الذكور. وأشارت هذه الدراسة بأن هذه السلوك الأنثوي يكاد يشمل 70% من الإناث عينة الدراسة³. وتوصلت دراسة أردنية ثالثة إلى أن العديد من الدراسات تدعم حقيقة أن الإناث أكثر التزاما بالقيم الاجتماعية كقيم الأمانة، والنظام، وتحمل المسؤولية والصدق، والثقة بالنفس مقارنة بالذكور. وعزت الدراسة ذلك إلى الوضع الاجتماعي للمرأة في مجتمعنا العربية، وللتوقعات العالية منها، كمطالباتها بالالتزام الخلقي، حيث تحاول الفتاة الالتزام بمنظومة المجتمع القيمية، سعيا وراء تأكيد الذات وتحقيقها، وكسبا لرضى المجتمع الذي تنتمي إليه⁴. وعلى صعيد مصر، توصلت إحدى الدراسات المصرية، التي تتفق مع العديد من الدراسات الأخرى، إلى ارتفاع مؤشر قيمة الإيثار عند الإناث مقارنة بالذكور. وعزت الدراسة ذلك إلى وعي الإناث بجوهر الأخلاق والالتزام الديني ورغبتهم بمسايرة الجماعة والتوحد معهم والامتثال والرغبة في الحصول على القبول الاجتماعي⁵. كما تميل النساء بشكل عام إلى الاتجاه السلمي في حل المشاكل السياسية مقارنة بالذكور. هذا ما تبين من خلال إحدى الدراسات الميدانية في الجزائر، إذ قالت بعض المجاهدات أن ليس هناك داعي للمظاهرات التي حدثت في 15 تشرين الأول (أكتوبر) في العام 1988، وأنه يمكن حل المشاكل سلميا. كما رفضت المبحوثات أن تكون الجزائر كلبنان، التي شهدت حريا أهلية بين الأعوام 1975 - 1990. وشعرت أربعة عشرة مجاهدة من بين ثلاثة وثلاثون من عينة البحث بالأسف على موت العديد من الشباب والتعذيب الذي سلط على الأطفال. ورغم تأيد سبعة عشرة مجاهدة (مبحوثة) للمظاهرة إلا أنهن رفضن في الوقت نفسه التعذيب والقتل بحق المتظاهرين⁶. وقد عللت دراسة خليجية قبول الإناث بالأمر الواقع، المتمثل بعدم المساواة

¹ هاني حتمل محمد عبيدات، مصدر سبق ذكره، ص 13-14.

² بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 76.

³ المصدر السابق، ص 77-78.

⁴ جمال نايف الأشقر، درجة تمثل طالبة الصف الثالث الثانوي الأكاديمي في المدارس الحكومية في محافظة عمان العاصمة لمجموعة من القيم الاجتماعية في المناهج بكلية التربية في الجامعة الأردنية، 1986، ص 54-55، 70-71.

⁵ سمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 198-199.

⁶ سعدو حورية، مصدر سبق ذكره، ص 232-235. وحول السلوك السلمي للمرأة، راجع كذلك:

بين الجنسين، والذي تعكسه سيطرة الذكور في مجتمعاتهن، إلى طابع المحافظة الذي تتميز به الإناث في هذه المنطقة، رغم ادعاء قسم من عينة الدراسة كالبحرينيات، وإلى درجة ما الإماراتيات بالمساواة مع الرجل¹.

يمكن القول مما تقدم، إلى أن المرأة هي أكثر محافظة من الرجل. كونها أكثر اعتقاداً بالقيم من الذكور وأشد ارتباطاً بالعشيرة. وأكثر طاعة من الرجل. وأكثر التزاماً بالقيم الاجتماعية كقيم الأمانة، والنظام، وتحمل المسؤولية والصدق، والثقة بالنفس مقارنة بالذكور وأكثر إثارة مقارنة بالذكور لوعي الإناث بجوهر الأخلاق والالتزام الديني ورغبتهم بمسايرة الجماعة والتوحد معهم والامتثال والرغبة في الحصول على القبول الاجتماعي. وأكثر إيماناً ولجوءاً إلى الحل السلمي من الرجال.

2- الثقة السياسية: أشارت بعض الدراسات إلى أن الإناث أكثر ثقة من الذكور، فقد وجدت دراسة أردنية، على سبيل المثال، بأن الذكور لديهم إيماناً أقل (6,5%) بأن توزيع المناصب الحكومية والعليا في المؤسسات الحكومية الرسمية يتم حسب الكفاءة مقارنة مع 5,0% من الإناث. وبينت الدراسة نفسها بأن الذكور سجلوا ثقة أقل (12,7%) بمجلس الأمة وتعبيره عن حاجات ومتطلبات المواطنين مقارنة مع 25,0% من الإناث. كما أظهرت الإناث ثقة أكبر (27,5%) من الذكور (11,7%) بوسائل الاتصال الجماهيرية الحكومية بتأكيدهن على موضوعيتها في تناول الأحداث². وقد يكون أحد أسباب ارتفاع الثقة عند الإناث مقارنة بالذكور إلى قلة احتكاكهن بالحياة العملية، وخصوصاً، مع الحكومة.

يتضح مما تقدم، أن جنس الإناث في المجتمعات العربية أكثر ثقة سياسية من جنس الرجال. 3- المساواة: تشير بعض الدراسات، وخصوصاً في المجتمعات العربية، بما فيها مجتمعات الخليج العربية، إلى أن واقع الحال، يبين أن هناك عدم مساواة بين الجنسين، بالرغم من تضارب نتائج البيانات المستخلصة من الأسئلة المختلفة التي وجهت إلى المبحوثات. فمن جهة وجدت إحدى هذه الدراسات بأن حوالي 79% من عينة المبحوثات من النساء يشعرن بالمساواة مع الرجال داخل الأسرة في مجال الواجبات والمسؤوليات³. فقد سجلت النساء من دولة الإمارات العربية المتحدة الشعور الأقوى (75%) بالمساواة مع الرجال، تليها الكويتيات (70%)، ثم البحرينيات (66,7%)، وبعدها القطريات (59,6%) وأخيراً السعوديات (50%)⁴. من جهة أخرى، وعلى

د. بلقيس محمد جواد، ندوة "ما بعد الانتخابات العراقية، كانون الثاني، 2005، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

¹ Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, "Women in the Gulf", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (editors), op.cit., p.97-98.

² بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 77.

³ Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, , op.cit., p.94.

⁴ Ibid, p.93- 97.

النقيض من الإجابة أعلاه، أجابت نسبة 78,1% من كل عينة الدارسة مجتمعة بالإيجاب على أن هناك اختلاف بين الرجال والنساء في مجال صنع القرار وذلك لصالح الرجل. فقد شعرت 75% من الإماراتيات بهذا الاختلاف، و 70% من السعوديات، و 66,7% من البحرينيات، و 61,9% من الكويتيات، و 61,3% من القطريات. ويتساءل (أحمد جمال الظاهر) و (ماريا السالم): فيما إذا شعرت النساء الإماراتيات بحساسية خاصة إلى مركزهن في المجتمع؟ وبالنتيجة فهن واعيات بشكل حاد إلى تمييز جنسي بارز، أو فيما إذا كان ادعاءهن السابق بالمساواة كان محض تفكير تمني بشكل كبير؟ بالإضافة إلى ما تقدم يتوقع (أحمد جمال ظاهر) و (ماريا السالم) أن ما عبرن عنه المبحوثات قد يكون شعور نسبي بالمساواة. لقد أشارت 70% من النساء السعوديات، اللواتي ذكرن الشعور الأقل في مجال المساواة بين نساء مجتمعات الخليج العربية، بأن الذكور لهم دور أكبر في مجال صنع القرار. فالنساء السعوديات يعترفن بأن مجتمعهم هو مجتمع يسيطر عليه الذكور، بالرغم من أن نسبة 50% من النساء السعوديات ذكرن، كما مره ذكره أعلاه، بأنهن يشعرن بالمساواة مع الرجال. لذلك قد تكون هذه النسبة الأخيرة مبالغ فيها. وقد تم توجيه سؤال ثالث إلى المبحوثات على ضوء إدراكهن لمفهوم المساواة فيما إذا شعرن بالإجبار والالتزام للاستماع إلى أسرهن في مواضيع شخصية من قبيل الزواج والطلاق والتعليم، أجابت 90% من السعوديات بالإيجاب، وهذا ما يتطابق، كما ترى هذه الدراسة، مع جوابهم على السؤال السابق الخاص بدورهن الضعيف في مجال صنع القرارات مقارنة بالرجل، تليها الكويتيات 68,4%، ثم القطريات 66,1%، ويعدهن الإماراتيات 50%، ثم البحرينيات 33,3%. وكانت النساء البحرينيات فريدات في استجابتهن حيث اظهرن أكثر تحبباً من نظيراتهن الخليجيات، إذ تقترح أجوبتهن بأن يعرفن بأن مجتمعهن هو مجتمع ذكوري، ولكن لا يقبلن الإقرار بهذا الواقع بالضرورة. على النقيض من ذلك كانت النساء السعوديات والقطريات متقيدات بشكل متطرف بهذه الحقيقة. وكانت النساء الكويتيات تحتل المرتبة الثانية بعد السعوديات في مقدار الإكراه العائلي المعاش، كما ترى هذه الدراسة. وتشير الدراسة أعلاه إلى أن كل عينة الدراسة من الإناث بينت إدراكاً بسيطرة الذكور في مجتمعاتهن، ولكن معظمهن كذلك اعترفن بأن التغيير غير متوقع. وأشارت الدراسة بأن النتائج التي توصلت إليها في مجال عدم المساواة بين الرجل والمرأة في دول الدراسة تنطبق على جميع دول الدراسة بدون استثناء. أي إن كل مجتمعات الخليج العربية تتميز بعدم المساواة بين الذكور والإناث وذلك لصالح الذكور¹.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم. أن هناك تضارب في نتائج تلك الدراسات، ولكن أقرت

¹ Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, op.cit., p.97-98.

الدراسة بعدم وجود مساواة بين الرجل والمرأة وذلك لصالح الرجل. أن ما يؤخذ على الدراسة القيمة ل (أحمد جمال ظاهر) و (ماريا السالم) أنها تقارن بين مجتمعين متناقضين تماما: مجتمعات الخليج العربية من جهة والمجتمع الغربي من جهة أخرى، بتوجيهها أسئلة عن المساواة عادة ما توجه في البلدان الغربية. في حين أن من الناحية المنهجية لا يصح المقارنة بين مجتمعين مختلفين تماما. كما نرى أن المساواة بين الجنسين ليس لها أصلا وجود في الواقع، حتى في المجتمع الغربي وأمريكا الشمالية. لا بل زد على ذلك ليس هناك أصلا مساواة بين الرجال أنفسهم في المجتمع الغربي وأمريكا الشمالية، وأن اشارت الدساتير إلى مثل هذه المساواة¹. كما أن المرأة في الغرب تفتقد لأبسط حقوقها الاجتماعية إلا وهي أن يكون لها أسرة أو في أحسن حال أن تستطيع المحافظة عليها لأطول فترة ممكنة². أن المرأة في المجتمع الغربي أصبحت سلعة تخضع لقانون العرض والطلب التي تفرضه الرأسمالية التوسعية. كما أن المرأة لا تشعر بالاستقرار العاطفي لعدم استطاعتها ضمان حياة زوجية مستمرة ومستقرة. على النقيض من ذلك، نرى أن المرأة في المجتمعات العربية ضامنة لأهم حقوقها في الحياة إلا وهي أن يكون لها أسرة وضامنة أن تعيش ضمن أسرتها مدى الحياة. كما أنها معززة مكرمة وتشعر بالاستقرار العاطفي طالما أنها ضامنة للعيش مع زوجها وأطفالها إلى أن يأتي أجلها³.

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن القول من الناحية الواقعية أن أصحاب الشركات الكبرى والسياسيون هم الذين يحكمون في المجتمع الغربي وأمريكا الشمالية. بالنتيجة ليس هناك أي مجال للفقراء والمواطنين غير السياسيين وعامة الناس، بما فيهم النساء، في أن يصبحوا في الحكم طالما أن في النظام الرأسمالي، كما في المجتمع الغربي وأمريكا الشمالية أن الحكم لمن يملك. وبالتالي ليس هناك مساواة أصلا ليس بين الذكور والإناث فحسب، بل بين الذكور أنفسهم، طالما أن الإنسان الفقير والعادي ليس له أي فرصة في الحكم⁴.

¹ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص 129.

² للمزيد حول المشاكل التي تواجه المرأة، راجع: المصدر نفسه، ص 103.

³ استطاع الكاتب أن يتوصل إلى هذه المقارنة من خلال العيش في الثقافتين الغربية والعربية. لقد عاش كاتب هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لحوالي أربعة سنوات 2000-2004. كما خالطت شرائح من المجتمع الغربي في دول عربية وأجنبية عديدة لأكثر من عشر سنوات 1991-1995، 1997-1999-2004، 2005. كما تنتقل الباحث في دول عربية عديدة مثل الأردن، السودان، ليبيا، سوريا، لفترة تزيد على أربعة سنوات.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: رعد حافظ سالم، أزمة عولمة النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والسلام والاستقرار، مصدر سبق ذكره، ص 185-188.

والانطلاق. في حين نجد على العكس في هذه الحالة أن البنت تنمو في اتجاه مخالف حيث تحس بالنقص والتقييد بالنسبة للولد¹. وعلى هذا الصعيد، وجدت دراسة أردنية، على سبيل المثال، بأن الذكور متفوقين على الإناث. أي أن الذكور يشعرون بالتفوق ويثقة عالية بأنفسهم مما يؤدي إلى رفع مفهوم الذات لديهم. ولكن جاءت نتيجة هذه الدراسة مناقضة لدراسة أردنية أخرى أظهرت تفوق الإناث في مفهوم الذات على الذكور². وما يهمنا في هذا الموضوع أن بعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة بين النظرة إلى الذات وبين درجة كفاءة الفرد السياسية³. فكلما كانت النظرة إلى الذات ايجابية كلما شعر الفرد بالتفوق ويثقة عالية، وإمكانية أن يكون له دور في الحياة مما يعزز من كفاءته السياسية.

وعلى صعيد بعض مجتمعات الخليج العربية، قد يمكن القول، إذا صح استنتاجنا بناء على ما أظهرته بعض البيانات لأحدى الدراسات الميدانية في مجتمعات الخليج العربية⁴، تتمتع المرأة في هذه المجتمعات بنظرة ايجابية اتجاه الذات، وأن كان النظام السياسي والقيمي القائم لا يسمح لهن بتحقيق ذاتهن. وفي هذا الخصوص، وجدت بعض الدراسات في هذه المجتمعات أن نسبة 36,6% من عينة الكويتيات، و 66,9% من القطريات، و 54,6% من البحرينيات، و 50% من عينة الإمارات، و 60% من عينة السعوديات يؤمن بعرض آرائهن السياسية من خلال الانتخابات العامة. وفي الوقت الذي تؤيد نسبة 58,6% من الكويتيات، ونسبة 77,8% من البحرينيات، اقتصار السياسة والعمل بها على الرجال فقط دون النساء على أن تتركس المرأة وقتها في تربية أطفالها ورعاية شؤون أسرته، ترفض نسبة 58,1% من القطريات، ونسبة 50% من الإماراتيات، ونسبة 60% من السعوديات ذلك⁵. كما وجد دراسة خليجية أخرى بأن ثلث عينة الدراسة ترفض قيام حركات تحرير المرأة بالمقارنة مع ثلث يفضلها وامتناع ثلث عن الإجابة⁶. ويرى (أحمد جمال ظاهر) بأنه يلاحظ مرة أخرى أن المجتمعات التي لا يوجد فيها نظام انتخابات من أي نوع هي الأكثر مطالبة بعرض آرائها السياسية. فالمجتمع الكويتي مثلاً والذي يوجد فيه نظام انتخاب للمجلس التشريعي، سابقاً، لا ترغب النساء في عرض آرائها من خلال الانتخابات. وقد يعود سبب ذلك إلى أن المرأة بوجه

¹ د. محمد عماد إسماعيل، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 119.

² صفية محمود يوسف جبالي، العلاقة بين أساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية ومفهوم الذات عند طلبة الثاني الإعدادي، رسالة ماجستير في التربية وعلم النفس التربوي، جامعة اليرموك، 1989، ص 31-32.

³ Kenneth Prewitt, "Political Efficacy", in : International Encyclopaedia of the social sciences, Vol. 12, David L Sills (Editor), The United States of America, The Macmillan Company & Free Press, 1968, p.225.

⁴ راجع بيانات الدراسة الواردة في موضوع المساواة، ص 306-309.

⁵ د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 193-194.

⁶ Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, op.cit., p.96.

عام غير مسموح لها في المشاركة في الانتخابات، لا في الترشيح ولا في التصويت¹ حتى هذا العام 2006 حيث سمح للنساء بالترشيح والتصويت².

ما يمكن أن يُخلص إليه مما تقدم. أن تفضيل الولد على البنت في الحقوق والواجبات في المجتمعات العربية يرفع من مفهوم الذات لدى الولد أكثر من البنت. كما في شعور البنت بالنقص أمام الولد. مما يُعزز من كفاءة الفرد الذكر الاجتماعية والسياسية أكثر من الأنثى. وقد يمكن القول، بناء على الإحصائيات في الدراسات أعلاه، بأن المرأة في مجتمعات الخليج العربية تتمتع بنظرة ايجابية اتجاه الذات، وأن كان لا يسمح لها النظام السياسي والقيمي القائم بتحقيق هذه الذات من خلال أعطائها في فرصة في المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق.

5- المعرفة السياسية ومصادرها: لقد أجمعت الدراسات باختلاف مناهجها بوجود فروقاً معنوية بين الذكور والإناث في درجات المعرفة السياسية³. فقد توصلت دراسة مصرية إلى أن الذكور أكثر معرفة بالشئون العامة من الإناث⁴. وبالرغم ما توصلت إليه إحدى الدراسات المغربية بعدم وجود اختلاف بين البنين والبنات المغربية على صعيد المعرفة السياسية، إلا أنه أقرت بالنتيجة، في الوقت نفسه، بأن الذكور أكثر معرفة سياسية من الإناث⁵. وعلى صعيد مصادر المعرفة السياسية، يتضح من خلال إحدى الدراسات بأن كلا من الذكور والإناث يعتمدان على الأسرة كمصدر للمعلومات السياسية. حيث قرر 39,69% من الذكور، و 50% من الإناث اعتمادهم على الأسرة في الحصول على المعلومات والمعرفة السياسية⁶. ويشير التراث البحثي إلى أن الإناث تميل إلى الاعتماد على الأسرة بصورة أكبر من الذكور⁷. واختلف الذكور عن الإناث في بقية المصادر الأخرى، فبينما جاء التلفاز كثاني المصادر لنسبة 34,35% من الذكور، آتت الصحف لنسبة 17,91% من الإناث. وظهرت الجرائد كالثالث المصادر التي يعتمد عليها الذكور في الحصول على المعلومات السياسية، حيث قرر نسبة 14,50% من الذكور ذلك في حين آتى التلفاز لنسبة 14,92% من الإناث. وفي المرتبة الرابعة

1 د. احمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 193.

2 قناة الجزيرة الفضائية، 11:28 مساء، عنوانين فرعية، 2006/6/3.

3 زين شفيق محمد الحايك، مصدر سبق ذكره، ص 12.

4 محمد إبراهيم أبو خليل، التنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة: دراسة تقويمية، 1990. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 143.

5 وجدت الدراسة بأن الذكور والإناث على حد سواء لم يستطيعا التمييز بين التشريعات والعادات من ناحية، وعدم القدرة على تحديد السلطة المنوطة بعملية التشريع من ناحية أخرى. كما أظهر التلاميذ ذكورا وإناثا معرفة بالزعماء الغربيين المعاصرين أكثر من الزعماء المسلمين والعرب. حول ذلك راجع: ميشيل سليمان، التنشئة السياسية في مراكش، 1985، ص 313. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 137-138.

6 المصدر نفسه، ص 166.

7 شمير خطاب، مصدر سبق ذكره، ص 132-133.

والخامسة جاءت جماعة الأصدقاء والكتب بالنسبة للذكور بنفس الوزن (4,58%)، وبالنسبة للإناث احتلت جماعة الأصدقاء المرتبة الرابعة (6,71%) والكتب في المرتبة الخامسة (5,97%). وجاءت المدرسة في المرتبة السادسة للذكور (2,29%). كما اتفقت دراسات مختلفة على أن الذكور أكثر مشاهدة لأخبار التلفاز من الإناث. فقد جاء التلفاز في المرتبة الأولى (96%) بالنسبة لأجمالي عدد الذكور (173 ذكرا) كمصدر لمشاهدة نشرة الأخبار مقارنة مع الإناث بالشؤون العامة والمشاركة السياسية². فضلا عن ما تقدم. وجدت الدراسة نفسها بأن المدياع جاء في المرتبة الأولى (95%) بالنسبة للإناث مقارنة مع (74%) بالنسبة للذكور، وتراجعت قراءة الصحف إلى المرتبة الثانية (84%) مقارنة مع (96%) بالنسبة للذكور، وقراءة الصحف إلى المرتبة الثالثة (42%) مقارنة مع 72,8% بالنسبة للذكور. وقد وجدت دراسة أردنية بأن 54% من عينة الإناث يعتمدوا على وسائل الإعلام الحكومية كمصدر أساسي للمعرفة مقابل 45% من عينة الذكور³. كما يرتفع معدل الإقبال على البرامج الإخبارية من قبل الذكور مقارنة بالإناث⁴.

يمكن القول مما تقدم. أن الذكور أكثر معرفة بالشؤون العامة والسياسية من الإناث. وتشابه الإناث والذكور في الاعتماد على الأسرة كمصدر للمعلومات السياسية. وتميل الإناث إلى الاعتماد على الأسرة بصورة أكبر من الذكور ويُعد التلفاز ثاني المصادر والجراند ثالث المصادر والأصدقاء والكتب رابع وخامس المصادر والمدرسة سادس المصادر للحصول على المعلومات السياسية والمعرفة السياسية بالنسبة للذكور في حين تُعد الصحف ثاني المصادر والتلفاز ثالث المصادر وجماعة الأصدقاء رابع المصادر والكتب خامس المصادر للحصول على المعلومات السياسية والمعرفة السياسية بالنسبة للإناث. وتبين أيضا أن الذكور أكثر مشاهدة لأخبار التلفاز من الإناث. وجاء المدياع في المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات السياسية والمعرفة السياسية بالنسبة للإناث مقارنة مع الذكور.

6- الاهتمام بالسياسة: لقد أجمعت العديد من الدراسات على اختلاف مناهجها بوجود فروقا معنوية بين الذكور والإناث في الاهتمام بالحياة السياسية ومتابعة شؤونها...⁵ وذلك لصالح الرجل، أي أن الرجل أكثر اهتماما بالسياسة من المرأة⁶. وفي هذا الخصوص، توصلت

¹ المصدر السابق، ص 296، 298.

² محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 166.

³ أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 117.

⁴ انشراح الشال، دلالة النشرات الإخبارية في التلفزيون المصري مع دراسة ميدانية على عينة مختارة من السكان، 1976، نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 152.

⁵ زين شفيق محمد الحايك، مصدر سبق ذكره، ص 12.

⁶ محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 166.

دراسة خليجية بأن المرأة الخليجية بشكل عام ليست سياسية على الإطلاق ولا تهتم كثيرا أو قليلا بالسياسة¹. وتبين من هذه الدراسة بأن نسبة 57,4% من عينة الكويتيات، و 29% من القطريات، و 33,3% من البحرينيات، و 50% من الإمارات، و 40% من السعوديات ترفض المشاركة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. على النقيض من ذلك، يظهر أن 56,5% من القطريات، و 50% من السعوديات يوافقن على المشاركة السياسية². وتعلل الدراسة ذلك إلى عدم اهتمام المرأة الخليجية بالوضع السياسي القائم، إذ أنه ليس مطلوباً منها أن تشارك في الحياة السياسية أو تبدي آرائها الخاصة حول الوضع القائم. وأن ما تسمعه المرأة من حوار في المجالس الخاصة العائلية أو ما تقرأه على صفحات الجرائد قد لا يكون له صلة بالسياسة...³. ويبدو أن المرأة الخليجية ليست مستعدة على الإطلاق لأن تشارك في النظام السياسي حتى وإن كانت على درجة عالية من الثقافة. وقد وجدت دراسة مصرية جرت في الخمسينات بأن 76,7% من الإناث لم يقيدن أنفسهن في جداول الانتخابات مقارنة مع 11,5% من الذكور. وقد عزيت أسباب عدم مشاركة المرأة إلى مشاكل المرأة المنزلية، وعدم الاقتناع بجدوى ممارسة هذه الحقوق والتقاليد الدينية والاجتماعية، ولأن هذه الحقوق تعتبر من المسائل الجديدة التي لم تعود عليها المرأة، علاوة على كونها اختيارية، إلى جانب أسباب أخرى مثل عدم موافقة الزوج أو كبر السن أو صغره وقت فتح باب القيد في جدول الانتخاب. أما عن أسباب عدم تقييد الرجال أنفسهم في جداول الانتخابات فقد عزى إلى أسباب المرض أو صغر السن أو كبر السن أو السفر خارج القطر⁴. وقد عللت دراسة أردنية أسباب ارتفاع نسبة ثقة الإناث، بدور مجلس الأمة في تمثيل الشعب، وموضوعية وسائل الاتصال الجماهيري الرسمية في تناول الأحداث، مقارنة بالذكور⁵ إلى أن الإناث بشكل عام تضعف لديهم قضايا الاهتمام بالسياسة والإحداث السياسية ومؤسسات النظام السياسي⁶. ودعمت دراسة مغربية النتيجة نفسها، إذ وجدت أن الإناث أقل اهتماماً بالسياسة⁷. كما يمكن أن يعلل ذلك إلى قلة احتكاك المرأة بالحكومة. وقد يعلل عدم اهتمام المرأة بالسياسة جزئياً إلى الدور الحياتي الحيوي المعطاة للمرأة باعتبارها مصدر الإنجاب واستمرار الحياة. فالمرأة قد تنصرف لا إرادياً

¹ د. احمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 192-193.

² وترى هذه الدراسة بأن الدول الأكثر محافظة وتقليدية كقطر والسعودية تزداد فيها نسبة مطالبة النساء بالمشاركة السياسية. حول ذلك، انظر: المصدر نفسه، ص 192.

³ المصدر السابق، ص 194-195.

⁴ لويس كامل مليكة (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، مصدر سبق ذكره، ص 282.

⁵ بلال خلف العمري، مصدر سبق ذكره، ص 76-77.

⁶ المصدر نفسه، ص 77.

⁷ ميشيل سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 313. نقلاً عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص

137-138.

نحو الاهتمام بالحياة الزوجية والأثوية دون أن تشعر من أجل أداء وظيفتها في استمرار النسل والحياة بالنتيجة. وكلما تدخل الإنسان في تغير هذه المعادلة كلما أختلت الموازنة السكانية. فالملاحظ في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ظاهرة انخفاض معدلات الزواج والإنجاب وزيادة نسب الطلاق. لقد دفع ذلك، على قدر اعتقادنا، إلى أن تلجأ الدولة إلى فتح أبواب الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأسر من ثقافات مختلفة عن ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض النقص في الولادات لضمان استمرار إنتاج النسل البشري الذي يمد الدولة بحاجتها من الجنود والعمال.

يتضح مما تقدم، أن الذكور في المجتمعات العربية أكثر اهتماما بالحياة السياسية ومتابعة شؤونها والأحداث السياسية ومؤسسات النظام السياسي من الإناث، كما هو الحال في مجتمعات الخليج العربية ومصر والمغرب.

7- المشاركة السياسية: تشير بعض الدراسات إلى أن المرأة أقل مشاركة من الرجل في السياسة، وأن الذكور لديهم مستوى مشاركة سياسية أعلى من الإناث¹. وقد يمكن القول، بقدر ما يتعلق الأمر بمجتمعات الخليج العربية، أن المشاركة السياسية ضعيفة بشكل عام لكلا الجنسين، وضعيفة بشكل خاص للمرأة. وأن المشاركة هي في مجالات اجتماعية وسياسية محدودة. فلا توجد أصلا انتخابات رئاسية أو انتخابات لرئيس الوزراء، بل هناك انتخابات على صعيد مجالس محلية وبرلمانية أحيانا في بعض مجتمعات الخليج العربية كالإمارات والبحرين والكويت مؤخرا. فقد تبين، من خلال إحدى الدراسات في مجتمعات الخليج العربية، عند سؤال المبحوثات فيما إذا يفضلن أن يقوم والدهن أو رئيس أسرتهن من الذكور بمهمة اتخاذ القرار للعائلة، بأن غالبية المبحوثات من جميع دول العينة أجبن بنعم. هكذا أجابت 100% من النساء السعوديات، و93,3% من الكويتيات، و88,9% من البحرينيات، و88,7% من القطريات، و87,5% من الإماراتيات². أي أن الذكور هم الذين يتخذون دوما القرارات وليس الإناث. كما وجدت دراسة مصرية، بأن الذكور أكثر مشاركة من الإناث في الأنشطة المدرسية المختلفة³. وعلى صعيد الجزائر، وجدت إحدى الدراسات بأنه بالرغم من مشاركة النساء الجزائريات في بعض الأنشطة السياسية إلا أنهن أقل مشاركة من الرجل⁴. فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من مشاركة المرأة في حرب التحرير الجزائرية⁵، وفي

¹ زين شفيق محمد الحايك، مصدر سبق ذكره، ص 12. كذلك أنظر: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 166.

² Ahmad J. Dhaher and Maria Al-Salem, op.cit., p.98.

³ محمد إبراهيم أبو خليل، مصدر سبق ذكره. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 143.

⁴ المصدر نفسه، ص 82-86، 88.

⁵ سعدو حورية، مصدر سبق ذكره، ص 61.

تشكيل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وقيام الأخيرة بالاحتجاج على مشروع قانون الأسرة لسنة 1981، ومشاركتهن في تظاهرة ضد هذا القانون الذي اعتبرهن انتهاكا لحقوق المرأة، إلا أن الدراسة نفسها وجدت بأن النساء بعد الاستقلال مكثن بعيدات عن أداء المشاركة السياسية رغم أن كل المراسيم والبنود أعطتها حق الانتخاب باعتبارها عضوا مساويا للرجل في الحقوق والواجبات¹. وقد عبرت إحدى المجاهدات الجزائريات، من عينة البحث، بأن ليس للمرأة حرية التعبير، فالرجال هم الذين يتكلمون دائما. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الفرد الجزائري بصفة عامة والمجاهدات بصفة خاصة يتميزون بالعزوف عن المشاركة السياسية واتخاذ موقف سلبي تحت شعور بالاغتراب السياسي. ووجدت الدراسة نفسها، بأن القرارات التي تتم في المجالس الشعبية البلدية أو في مجالس الولايات تتخذ من قبل هيئات يهيمن عليها الرجال². فضلا عن ما تقدم. توصلت دراسة فلسطينية إلى أن 61% من الأولاد الذكور منخرطون في العمل السياسي بالمقارنة مع 35% من البنات. أي أنه من المتوقع أن يشارك الذكور تقريبا مرتين أكثر من الإناث في النشاط السياسي³. وقد وجدت دراسة أردنية بأن نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية تعتبر متدنية جدا، فالنساء عازفات، إلى حد ما، عن الانسحاب إلى الأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب لا تتوجه للنساء. فلم تشارك المرأة في الهيئة التأسيسية لثمانية وعشرون حزبا أردنيا من بين إحدى وثلاثين حزبا، أي أنه لا تتجاوز مشاركتها في ذلك نسبة 7,1%. كما لم تتجاوز مشاركة المرأة في الهيئات القيادية نسبة 3%⁴.

يظهر مما تقدم، أن الرجل أكثر مشاركة من المرأة في المجتمعات العربية في المجالات الاجتماعية كصنع القرار في الأسرة والأنشطة المدرسية وحرية التعبير والسياسية كالمشاركة في صنع القرارات في المجالس البلدية والشعبية والمشاركة في الأحزاب السياسية رغم أن المشاركة السياسية ضعيفة بشكل عام لكلا الجنسين. وأن المرأة أكثر اغترابا من الرجل.

8- الاغتراب السياسي: يمكن أن يستنتج بناء على ما تقدم في النقطة السابعة أن المرأة في المجتمعات العربية تشعر بالاغتراب السياسي. فقد توصلت إحدى الدراسات الجزائرية، على سبيل المثال، إلى أن المواطن الجزائري بصفة عامة والمجاهدات (عينة الدراسة) بصفة خاصة

¹ المصدر نفسه، ص 82-86، 88.

² المصدر نفسه، ص 219، 211، 90.

³ Yasumasa Kuroda and Alice A. Kuroda, Personal Political Involvement of Palestinian Youths,

The Middle East Forum, Summer, 1971, p. 53.

⁴ د. مازن أحمد صدقي العقيلي، "التنمية السياسية في الأردن: دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، النهضة العدد الأول، يناير (كانون الثاني)، 2005، ص 49-50.

يتميزوا بالعزوف عن المشاركة السياسية واتخاذ موقف سلبي تحت شعور بالاعتراب السياسي¹.

يمكن القول، أن الرجل أقل اغترابا من المرأة في المجتمعات العربية. وبالتالي أكثر انخراطا في النشاطات الاجتماعية والسياسية.

9- الهوية: أظهرت إحدى الدراسات المغربية، بأن التلاميذ اظهروا قدرا كبيرا في مجال الاعتزاز بالوطن والعلم القومي². كما وجدت دراسة أخرى بأن نسبة 32% من كلا الذكور والإناث يعرفون أنفسهم بالقومية العربية وإن كانت الإناث أكثر تعريفاً بذلك من الذكور وهم يعرفون أنفسهم بالدولة والدين بنسب متساوية (11% لكل منهم)، ويكاد الذكور والإناث يتساوون في ربط هويتهم بالقومية العربية (49%). ويعرف 22% منهم أنفسهم بالقبيلة ويلاحظ ارتباط الإناث بالقبيلة يكاد يكون ضعف نسبة الذكور. ويشترك الذكور والإناث في وصفهم ببلدهم على أنها بلد الشجاعة والحرية ولكن هذا الوصف لا يزيد عن نسبة 39% ولا يستطيع أفراد العينة أن تجمع على وصف واحد لبلدها. وتجد 41% من فئتي الذكور والإناث أن الدين هو العامل الأساسي في كون الدول العربية أمة واحدة بينما يجد 32% من أفراد العينة أن اللغة العربية هي التي تجعل من الدول العربية أمة واحدة³.

يُفهم مما تقدم، أن هناك تضارب في النتائج، مع ذلك فإن التلاميذ اظهروا قدرا أكبر من الإناث في مجال الاعتزاز بالوطن والعلم القومي، وأن الإناث أكثر تعريفاً بالهوية القومية العربية من الذكور، وهم يعرفون أنفسهم بالدولة والدين بنسب متساوية، ويكاد الذكور والإناث يتساوون في ربط هويتهم بالقومية العربية. وارتباط الإناث بالقبيلة يكاد يكون ضعف نسبة الذكور وأن الدين واللغة العربية هي من بين العوامل الأساسية التي يرى كل من الذكور والإناث بأنها سبب الاعتزاز بالهوية.

10- اختيار الشخص القدوة: يتضح من خلال دراسة ميدانية خليجية بأن أغلب عينة البحث من الذكور (90,3%) البالغ عددهم (289)، والإناث (78,7%) البالغ عددهم (410) اختاروا أن يكون القدوة مسلما. أما عن جنس القدوة فقد اتضح أن جميع التلاميذ الذكور (100%) اختاروا قدوتهم شخصية رجالية، مقابل 9,3% من التلميذات اللاتي اخترن شخصيات رجالية بمثابة قدوة لهم، بينما جاءت نسبة خيارات التلميذات نحو شخصيات القدوة النسائية مرتفعة إذ بلغت حوالي 90,7%. وترى الدراسة بأن ذلك مبعثه تعود الذكور على تقليد آباءهم، وتقليد الإناث لأمهاتهن. كما أظهرت الدراسة عينها بأن التلاميذ الإناث يفتقن الذكور في

¹ سعدو حورية، مصدر سبق ذكره، ص 211.

² ميشيل سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 313. نقلا عن: محمود حسن إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 137-138.

³ أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 99.

النظر إلى التفوق الدراسي كبعد أساسي في اختيارهن لشخصية القدوة بنسبة 14,2% مقابل 5,5% للتلاميذ الذكور، وأنهن يفقن الذكور في اختياراتهن للمكانة الاجتماعية المتميزة كخاصية مهمة في الشخصية القدوة بنسبة 10,4% مقابل 5,3% للذكور. كما تفوق الإناث الذكور أيضا في اختيارهن للاستقامة الإسلامية كخاصية مميزة في الشخصية القدوة بنسبة 14,7% مقابل 7,4% للذكور. بينما يفوق الذكور الإناث من التلاميذ في اختياراتهم للصفات الشخصية المحببة والشهرة العالمية في مجال الفنون والثروة والنجاح المالي بنسب 76,8% مقابل 58,3% للإناث، 2,9% مقابل 2,1% للإناث، 2,1% مقابل 0,3% للإناث على التوالي. وعزت الدراسة ذلك لأسباب قيمية سيتم متابعتها لاحقا¹.

يتضح مما تقدم، أن الذكور أكثر اتجاها نحو اختيار القدوة مسلما من الإناث. ومال كل الذكور إلى أن يكون القدوة ذكراً، مقابل تفضيل الغالبية العظمى من النساء أن يكون القدوة أنثى. وتفضل الإناث القدوة المتعلم وذو المكانة الاجتماعية المتميزة. والاستقامة الإسلامية. أكثر من الذكور. بينما يفضل الذكور الصفات الشخصية المحببة والشهرة العالمية في مجال الفنون والثروة والنجاح المالي في اختيار القدوة أكثر من الإناث.

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، أن جنس الفرد في المجتمعات العربية كونه ذكر أم أنثى يؤثر في تنشئته وذلك تحت تأثير العادات والتقاليد وثقافة هذه المجتمعات، إذ يُفضل الذكر على الأنثى لذلك هناك اختلافا في سلوك المرأة العربية مقارنة بالرجل ناتجا عن الاختلاف في التنشئة الاجتماعية السياسية القائمة أو المستندة على نمط التفرقة بين الجنسين في المجتمعات العربية. فقد ظهر أن التفرقة في التنشئة الاجتماعية السياسية بين الجنسين في المجتمعات العربية أدت إلى وجود اختلاف فيما بينهما في الاتجاهات السياسية. والقيم الاجتماعية السياسية، والشخصية، واختلاف في مجال المعرفة السياسية ومصادرها، والاهتمام بالسياسة، واختلاف في مستويات المشاركة السياسية، والهوية، واختيار الشخص القدوة. ولكن هل يُعد عامل الجنس المؤثر الوحيد في عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية ؟ أن الافتراض بأنه ليس العامل الوحيد يدفعنا لمناقشة عامل آخر وهذا ما ينقلنا إلى المطلب القادم.

¹ محمد بن شحاته الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص 146-147.

تأثير متغير السن (Age) في التنشئة الاجتماعية السياسية.

أولاً: تعريف السن:

يتعلق السن بالتكوين الجسماني والعقلي والنفسي والاجتماعي الذي يشترك فيه أبناء السن الواحد، وبالشكل الذي يجعلهم يتخذون اتجاهات وآراء سياسية تختلف عن الأفراد الذين يختلفون عنهم في السن. يدرس موضوع السن من زاويتين: تتعلق الأولى فيما إذا كان هنالك نمط معين من الاتجاهات السياسية لكل مرحلة من مراحل عمر الإنسان⁽¹⁾، وقد تم دراسة هذا الموضوع سابقاً⁽²⁾ أما الزاوية الثانية، فتحاول معرفة إذا ما كان انتقال الفرد من مرحلة إلى أخرى سيتبع حدوث تحول كلي واكيد لاتجاهاته السياسية أو إذا ما كانت اتجاهاته السياسية للمرحلة السابقة تؤثر في اتجاهاته في المرحلة التي تعقبها، وهذا ما سيتم تناوله في ثانياً.

ثانياً: تأثير عامل السن في التنشئة الاجتماعية السياسية:

يميل المراهقين إلى الاندفاع العاطفي والمغالات في فهم الأمور ومعالجتها، وتبني الاتجاهات والأفكار المتطرفة والثورية، من جانب، وعدم الثبات والاستقرار على اتجاه سياسي معين، من جانب آخر. وتكون الاتجاهات السياسية في مرحلة المراهقة، على وجه العموم، هي اتجاهات تقدمية ويسارية⁽³⁾ ففي التصويت، على سبيل المثال، يصوت هؤلاء إلى الأحزاب اليسارية في حين يصوت كبار السن للمرشح الذي يهتم بمعاناتهم⁽⁴⁾. ويبدو أن المراهقين هم أكثر مثالية حول السلطة من الأشخاص الأكبر منهم سناً⁽⁵⁾.

أما في سن البلوغ يتجه الفرد نحو اتجاهات أكثر محافظة. وقد يرجع ذلك إلى ضعف تأثير العاطفة عليه وتغلب العقل تدريجياً انطلاقاً من ارتفاع الشعور بالمسؤولية والتفكير في المستقبل من أجل ضمانه، وتغير وضعه الاجتماعي والاقتصادي كالاتصال إلى الحياة الزوجية وارتفاع مستوى معيشته وتقدمه في مهنته⁽⁶⁾. ويبدو أن ارتفاع عدد المتقدمين في السن بالنسبة

¹ د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

² ارجع إلى المبحث الرابع من الفصل الأول.

³ د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 47-48.

⁴ ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 230.

⁽⁵⁾ M. Kent Jennings & Richard G. Niemi, "Continuity & Change in Political Orientations: A Longitudinal Study of Two Generations," The American Political Science Review, Vol. LXIX, December, 1957, PP. 1331-1333.

⁶ د. شمران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص 48-49.

إلى الشباب في الدول المتقدمة بفعل ارتفاع معدل العمر وتحديد النسل هو الذي يمكن ان يساهم في تفسير سيادة الاتجاهات السياسية المعتدلة والمحافظة في الدول المتقدمة، خصوصا الأوروبية على العكس من ذلك فإن الاتجاهات التجديدية والثورية هي السائدة في الدول النامية كأحد نتائج انخفاض معدل العمر وكثرة الولادات⁽¹⁾.

وتظهر في موضوع السن قضية "صراع الأجيال" فقد يرفض الجيل الأصغر أن يتعلم القيم السياسية الرئيسية للجيل الأكبر. فقد رفض جيل أمريكي في الستينات مفهوم الوطنية للجيل السابق عليه الذي يرى بأن الوطنية تقتضي من المواطنين أن يقاتلوا في أي حروب أو معارك تعلن عنها القيادة السياسية وترى أنها في صالح الأمة. وقام الجيل الرفض لهذه الرؤية للجيل السابق عليه بمظاهرات على نطاق واسع ضد الحرب في فيتنام وتهرب مئات الشباب عمدا من تأدية الخدمة العسكرية⁽²⁾.

ثالثا: تأثير السن في التنشئة الاجتماعية السياسية في مجتمعات الخليج العربية: يؤثر السن في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد بفضل التأثير في اتجاهات وآراء الفرد السياسية وغيرها. ولكن يحصل أحيانا أن لا يكون للسن أي تأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد⁽³⁾. وعلى صعيد تأثير السن يظهر أن له تأثيرا في تنشئة الفرد في عدة مجالات، يُذكر منها ما يأتي:-

1- التأثير في مجال الذات: تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة بين السن. وبين النظرة إلى الذات أو تقييم الذات (Self Evaluation). كما أن هناك صلة بين السن وقوة الأنا⁽⁴⁾. وفي هذا المجال توصلت دراسة خليجية إلى أن نسبة 56% من النساء صفار السن توافق على أن تقتصر السياسة والعمل بها على الرجال فقط، وأن تركز المرأة في بيتها وأسرتهما مقابل 52,1% من النساء من كبار السن. وبالرغم من الفارق البسيط في نتائج الدراسة إلا أنه لا يزال من الممكن اعتباره مؤشرا على تأثير السن؛ وأن كان طفيفا⁽⁵⁾.

2- التأثير في قوة الأنا: يؤثر السن على قوة الأنا (Ego Strength)، إذ توصلت دراسة خليجية إلى أن الطالبات الأكبر سنا (20 - 26 سنة) تتميز بسمات الحزم والاستقلال في

¹ د. محمد فايز عبد اسعيد، الاسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981، ص ص 87-89.

² ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 47-48.

⁽³⁾ Ahmad J. Dhaher, "Culture and Politics in the Arab Gulf States", in: Tayfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.) op.cit, p.70.

⁽⁴⁾ محمد خير علي مامسر، مصدر سبق ذكره، ص 229.

⁽⁵⁾ د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 191.

الرأي، والثقة في النفس أكثر من الطالبات الأصغر سناً (16- 20 سنة)⁽¹⁾. ومن المعروف أن لقوة الأنا تأثير كبيراً في تشجيع الفرد في المشاركة السياسية، أي أنه كلما كان عمر الفرد كبيراً زاد من احتمال مشاركته السياسية.

3- التأثير في الثقة السياسية: يؤثر السن أيضاً في الثقة السياسية فقد أشارت نتائج الدراسة نفسها؛ بأن 57,1% من كبار السن ترفض تفضيل حكم الأقلية في مجتمعات الخليج العربية مقابل موافقة 22,5% منهم. أما صغار السن فيرفض نحو 82,8% منهم حكم الأقلية مقابل موافقة 17,2%⁽²⁾. أي أن كبار السن لا يثقون بأنظمتهم السياسية في هذه المنطقة بدرجة أقل نسبياً من صغار السن.

4- التأثير في المشاركة السياسية: توصلت الدراسة السابقة عيناها إلى أن 66,8% من النساء صغار السن ترفض القول أنه من الخطأ التحدث عن الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربية باعتبار أنهن لم يتعودن سواء في البيت أو في المدرسة أو في المجتمع على شيء اسمه الديمقراطية مقابل 65,6%، من النساء كبار السن. أي أنه ليس هناك اختلاف كبير للسن على موقف النساء من المشاركة السياسية. كما أظهرت الدراسة ذاتها؛ بأن النساء من صغار السن لا توافق بنسبة 57,4%، منهن على المشاركة في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في دول الخليج العربية مقابل نسبة 51,1% من كبار السن. أي أن صغار السن أقل رغبة في المشاركة من كبار السن. كما أن المرأة الكويتية ونظيراتها الخليجيات ترفض إظهار آرائها السياسية خلال الانتخابات، وترفض كلا الفئتين العمريتين أن يكون لها حق الترشيح، وترفض أكثر من ثلاث أرباع العينة قيام أحزاب سياسية في منطقة الخليج العربية⁽³⁾. كما توصلت دراسة أخرى بأن الطلاب الأصغر سناً هم أقل ميلاً للمشاركة السياسية من الطلاب كبار السن⁽⁴⁾. وتبين أيضاً بأن غالبية مؤسسات المجتمع المدني النسوية في الكويت عجزت عن اجتذاب الشباب إلى صفوفها⁽⁵⁾.

5- التأثير في الاتجاهات السياسية: تبين أيضاً أن السن يؤثر في الاتجاهات السياسية للأفراد، فقد توصلت دراسة إلى أن الشباب الطلاب في مجتمعات الخليج العربية، يميلوا إلى التطرف في تحديد هويتهم مع الدين من كبار السن⁽⁶⁾. فقد رأى (فيصل السالم) أن

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه.

(4) Jo-Anne Hart, "Arab States and the Cross fires of Allegiance: The Role of Political Socialization", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit, p.9.

(5) هند قاسم إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 103.

(6) Jo-Anne Hart, "Arab States and the Cross fires of Allegiance: The Role of Political Socialization", in:

الأعمار التي تتراوح بين 15- 16 سنة لهم النسبة الأعلى بين باقي الأعمار في مجال تحديد هويتهم بالدين مقابل تناقص كبير مع زيادة السن⁽¹⁾. وعلى صعيد آخر توصلت دراسة شملت الكويت بأن للسن علاقة باكتساب الهوية والانتماء والولاءات⁽²⁾. إذ توصلت هذه الدراسة إلى أنه كلما تقدم الفرد في السن في مجتمعات الخليج العربية ابتعد عن معرفة ذاته، وزاد اغتراباً عن واقعه⁽³⁾. وقد يكون لتعليل ذلك أن كبار السن قد عاصروا نظامين قيمين مختلفين أو أكثر كالنظام القبلي والديني والطائفي فضلاً عن الدولة الحديثة، كما يمكن أن يعزى ذلك إلى تأثر الأفراد من كبار السن؛ وأن لم يعيشوا النظامين المتناقضين. بأسرهم والجيل الذي عايش أنظمة قيمة مختلفة مما جعلهم أقل ارتباطاً بالهوية الكويتية. وأكثر اغتراباً على عكس صغار السن الذين تعرضوا وتأثروا أكثر في تنشئة النظام السياسي. وما يعزز هذا التحليل توصل دراسة خليجية أخرى إلى أن الطلاب الأصغر عمراً هم أكثر ارتباطاً بالوطنية والدين من الطلاب كبار السن⁽⁴⁾، وعادة ما يتم اكتساب الهوية والانتماء والولاء والقيم بين الأعمار 10- 16 سنة⁽⁵⁾.

6- التأثير في الثقافة السياسية: فضلاً عن ما تقدم يظهر أن للسن تأثيراً في الثقافة السياسية، إذ تبين بأن نسبة 54,2% من صغار السن من النساء الخليجيات لا يشعرن بتأثير السياسة في حياتهن العامة مقابل 53,2% من كبار السن⁽⁶⁾. ومن المعروف أنه كلما كان الفرد لا يشعر بتأثير النظام السياسي فيه كلما اقتربنا إلى نوع الثقافة السياسية الرعوية⁽⁷⁾. ويظهر من النتيجة الأخيرة أن هناك فارق طفيف في مجال تأثير السن في الثقافة السياسية، ويكاد تكون النساء من كلا الفئتين العمريتين أكثر رعوية. ولكن وعلى النقيض مما تقدم يحدث أحياناً أن لا يكون لتغير أو عامل السن أي تأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية. فقد توصلت دراسة خليجية بعدم وجود أية علاقة بين السن. وبين لجوء أفراد العينة إلى أسرهم كمصدر للمعلومات العامة والنصيحة⁽⁸⁾، فضلاً عن المعلومات

Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit, p.9.

(1) Ibid, p.9.

(2) فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(3) المصدر نفسه، ص 1، 123، 132، وحول النتيجة نفسها في فلسطين، أنظر: الهام خوري، مصدر سبق ذكره، ص 133.

(4) Jo-Anne Hart, "Arab States and the Cross fires of Allegiance: The Role of Political Socialization", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit, p.9.

(5) فيصل السالم، أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(6) د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(7) For more details about this topic, see: Gabriel A. Almond & Sidney Verba, op.cit., pp.17- 18.

(8) Ahmad J. Dhaher, "Culture and Politics in the Arab Gulf States", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit, p.70.

وما يمكن أن يُخلص إليه من كل ما تقدم هو أن للسّن تأثيراً في بعض الأحيان في تنشئة الفرد في مجتمعات الخليج العربية في حين لا يكون له مثل هذا التأثير في أحيانا أخرى أو أن يكون له تأثيراً طفيفاً. فقد تبين بأن كلما زاد عمر الفرد زاد استقلاله وحزمه وثقته بنفسه مما يعني ذلك زيادة في قوة الأنا الضرورية لكفاية الفرد السياسية، وميله للمشاركة السياسية. ومن ثمّ كما في رغبتهم في المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني بالمقارنة مع صغار السن. من ناحية أخرى تبين بأن الأفراد من كبار العمر هم أقل ارتباطاً بالهوية الوطنية، والولاء مقارنة بالأصغر سناً الذين سجلوا درجات عالية من الولاء والارتباط بالهوية الوطنية. وتبين أيضاً أنه كلما قل عمر الفرد زاد ميله إلى التطرف الاجتماعي والسياسي، وظهر كذلك أنه ليس هناك فارقاً كبيراً بين الفئات العمرية المختلفة في مجال الحصول على المعلومات السياسية كما أنه ليس هناك فارقاً كبيراً بين الفئات العمرية المختلفة من النساء في مجال الرغبة في الترشيح والمشاركة في الانتخابات أو في مشاهدة قيام أحزاب سياسية والرعاية، أي أن النساء جميعاً وبغض النظر عن أعمارهن أقل رغبة في المشاركة السياسية وأكثر رغبة أو أقل تأثراً في النظام السياسي وتأثيراً فيه. وقد يمكن أن يخلص إلى نتيجة أخرى مفادها أن عامل السن لا يعتبر العامل أو المتغير الحاسم في التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية.

(1) د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 115.

تأثير متغيرات حجم الأسرة والشخصية والأحداث التاريخية والتجارب الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

المطلب الأول

تأثير حجم الأسرة (Family size) في التنشئة الاجتماعية السياسية

أولاً: تعريف حجم الأسرة.

أكدت الدراسات التي تناولت العلاقات بين أفراد المجموعات الاجتماعية المختلفة أن حجم المجموعة يُعدّ عاملاً مؤثراً في تحديد اتجاهات أفرادها نحو بعضهم الآخر، وبما أن الأسرة هي جماعة اجتماعية فيمكن تعميم نتائج هذه الدراسات عليها⁽¹⁾. وهناك من يقسم أنواع الأسرة إلى الأسرة النووية التي تشمل الأب والأم والأبناء، والأسرة الممتدة التي تشمل الجد والجدة والأعمام والعمات والأخوال والخالات وأولاد العمّة وأولاد الخال⁽²⁾.

ثانياً: تأثير حجم الأسرة في التنشئة الاجتماعية السياسية.

أما عن تأثير حجم الأسرة في التنشئة الاجتماعية السياسية فيمكن القول أن حجم الأسرة يؤثر في التنشئة الاجتماعية السياسية في أكثر من مجال:

1- التأثير في نمط التنشئة الاجتماعية السياسية: إذ تُشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة بين حجم الأسرة، وبين نمط التنشئة الاجتماعية السياسية. وفي هذا السياق أكدت الدراسات التي أجريت في مصر والكويت والبحرين أن هناك علاقة سلبية بين زيادة حجم الأسرة، ومستوى رعاية الأبناء⁽³⁾. أي أن الأم ستلجأ إلى أساليب غير سوية بسبب عجزها عن السيطرة على العدد الكبير من أولادها. هكذا أثبتت إحدى الدراسات العربية بأن الأسرة الكبيرة الحجم تلجأ غالباً إلى استعمال أساليب العقاب المادي كأسلوب لضبط سلوكيات وتصرفات الأبناء في مواقف التفاعل الاجتماعي⁽⁴⁾. وعلى النقيض من الدراسات أعلاه توصلت دراسة أخرى في الكويت بعدم وجود

(1) هناء محمد المطلق، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) حول ذلك راجع: د. سميرة بنت محمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص 164، قارن مع تعريف آخر للأسرة الممتدة، هامش ص 63 من هذا الفصل من هذا الكتاب.

(3) هناء محمد المطلق، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(4) عليان عبد الله سليمان الحولي، مصدر سبق ذكره، ص 14-15، وأنظر كذلك: د. عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره، ص 339، وعنان جميل فريد حمدان، إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية: دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من الأسر في لواء طولكرم، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996، ص 4.

صلة بين عدد أفراد الأسرة. وبين أسلوب أو نمط أو اتجاهات الأسرة الكويتية في التنشئة الاجتماعية السياسية⁽¹⁾.

2- التأثير في نمط التنشئة الاجتماعية السياسية الأبوية: فضلاً عن ما تقدم يُعتقد أن الأسرة كبيرة الحجم أو الممتدة التي تشيع في مجتمعات الخليج العربية، تساعد على استمرار نمط التنشئة الاجتماعية السياسية الأبوية (patriarchal). المناهضة للتنشئة الديمقراطية التي عادة ما تتوافر في نوع الأسرة النووية أو الصغيرة الحجم⁽²⁾ وتعليل ذلك يعود إلى أن الأسرة الكبيرة العدد لا تقوم على المساواة بين الرجل والمرأة أو العلاقات الأفقية والتوجيه والطاعة كما تفعل نظيرتها الصغيرة الحجم بل تقوم على تفوق الرجل على المرأة وتسلسل الكبير على الصغير والرجل على المرأة. مما يخلص إليه مما تقدم كلما زاد حجم الأسرة كلما زاد أسلوبها التسلسلي في التنشئة في حين كلما صغر حجم الأسرة كلما زاد أسلوبها الديمقراطي في التنشئة. كما يؤخذ على الرأي الأخير هو وجود الأبوية في كل المجتمعات، ولكن الاختلاف في من يمارسها وأن الأبوية فيها ضمانات للفرد بالرغم من بعض سلبياتها. ولكن قد يُرد على هذا التحليل بأن في كل نظام اجتماعي هناك رئيس ومرؤوس وهناك موجه وتابع وما إلى ذلك بغض النظر عن حجم الأسرة، وهناك عقاب وثواب أيضاً.

3- التأثير في الهوية والولاء: وعلى مستوى آخر فإن حجم الأسرة يؤثر في الهوية. وفي هذا المجال يُعتقد أن هناك علاقة بين حجم الأسرة، وبين هوية الفرد. وفي هذا المجال توصلت دراسة خليجية؛ بأن الباحثين من الأسر الصغيرة التي يتراوح عدد أفرادها بين ستة أو أقل كانوا منقسمين بشكل متساوي بين حب الأرض وحب الأسرة، بينما اختار 67% أعضاء الأسر كبيرة الحجم تفضيل فقدان أسرهم على فقدان أرضهم. وقد كانت النتيجة نفسها على مستوى التفضيل بين فقدان الوالدين أو الأرض في حين لم يؤثر حجم العائلة في مسألة تفضيل أفراد العينة في فقدان التعليم والمال أو أحد أطراف الجسد على أن يفقدوا أرضهم⁽³⁾. بعبارة أخرى أن كلما كانت الأسرة كبيرة الحجم كلما زاد ولاء أفرادها للوطن. وتوصلت دراسة خليجية أخرى، بأن أعضاء الأسر الصغيرة، التي يتراوح عدد أفرادها سبعة أعضاء وتشكل حوالي 60% من أفراد العينة، يرون بأن بناء الأمة يتحقق عن طريق العمل الجاد والتخطيط العلمي، في حين يرى أعضاء العائلة ذات الحجم الكبير أن بناء الأمة يتحقق بمساعدة الله أولاً ثم بالعمل الجاد والتخطيط العلمي. بمعنى آخر أن الأسرة كبيرة الحجم تكون أكثر متدينة وروحانية أكثر مما هي عملية. وعلى

(1) موفق سليم صبح بشارة، علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية بأنماط التنشئة الأسرية، رسالة ماجستير في علم النفس التربوي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994، ص 28.

(2) د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطرقي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(3) Ahmad J. Dhaher, "Culture and Politics in the Arab Gulf States", in: Tawfic E. Farah & Yasumasa Kuroda (eds.), op.cit., p.72.

النقيض مما تقدم، توصلت إحدى الدراسات التي شملت البحرين ودول خليجية أخرى بأن حجم الأسرة في دول الخليج العربية لم يؤثر على موقف عينة الدراسة من الدين والأسرة. فقد ظهر أن الدين والأسرة هي مهمة جدا مقارنة بالدولة وهيئات أخرى بغض النظر عن حجم الأسرة¹. بعبارة أخرى أن الولاء للدين والأسرة يفوق الولاء للدولة بغض النظر عن حجم الأسرة. كما لم يؤثر حجم العائلة في مسألة تفضيل أفراد العينة على فقدان التعليم والمال أو أحد أطراف الجسد على أن يفقدوا أرضهم. أي أن جميع الأفراد المستطلعة آراءهم وبغض النظر عن حجم الأسر التي يعيشون فيها فضلوا فقدان التعليم والمال أو أحد أطراف الجسد على فقدان أرضهم².

4- التأثير في المشاركة الاجتماعية السياسية: بالإضافة إلى ما تقدم فإن لحجم الأسرة تأثيرا على المشاركة الاجتماعية السياسية، فقد ظهر من إحدى الدراسات، التي تضمنت عينة بحرينية أن 44,2% من المبحوثات اللواتي لا أطفال لهن يرفضن المشاركة في سلطات الحكم مقابل 55,3% ممن لديهن أقل من خمسة أطفال، و 53,6% ممن لديهن أقل من عشرة أطفال، و 100% ممن لديهن أكثر من عشرة أطفال. بعبارة أخرى كلما قل حجم الأسرة كلما زادت رغبتها في المشاركة السياسية. وتوافق 50% من اللواتي لا أطفال لهن أو لديهن أكثر من عشرة أطفال أن تعرض آراءها السياسية من خلال الانتخابات، بينما تتأرجح الفئات الأخرى بين مؤيد ومعارض للقضية، ولا تصل نسبتهن إلى أكثر من 40%. كما أن عينات البحث لا توافق على أن يكون لها حق الترشيح باستثناء اللواتي لا أطفال لهن. يتضح مما تقدم أنه كلما كان حجم الأسرة صغيراً كلما زادت الرغبة في التعبير عن الرأي السياسي باستثناء من لديهن عشرة أطفال، والترشيح للانتخابات. وترفض المرأة الخليجية قضية الأحزاب السياسية وتواجدها في المنطقة وخصوصا التي لها أكثر من عشرة أطفال. وترفض 75% من اللواتي لا أطفال لهن، و 62,4% ممن لديهن أقل من عشرة اولاد، و 66,7% ممن لديهن أكثر من عشرة مقولة أنه من الخطأ التحدث عن الديمقراطية لأن مجتمعات الخليج لم تتعود عليها³. يفهم من الدراسة الأخيرة أنه كلما قل حجم الأسرة كلما مالت إلى الرغبة في الديمقراطية. كما يظهر من بعض ما تقدم من هذه الدراسات التذبذب في مواقف الأسرة بغض النظر عن حجمها. وقد يكون تفسير ذلك عدم وجود موقف ثابت من هذه القضايا أو ممارسة لها أصلا في الواقع مما يجعلها لا تعرف ما تقول. وقد يكون من الصعوبة أحيانا الحصول على نتائج دراسة صحيحة عند محاولة تطبيق

¹ Ahmad J. Dhaher, "Gulf Arab Youth: Self Image and Role", in :Tawfic E. Farah & Yasumasa

Kuroda (eds.), op.cit., pp. 85-86.

² وحول تأثير دور الأخوة في التنشئة الاجتماعية السياسية، راجع: محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 68-71. أنظر كذلك:

د. عمر أحمد همشري، مصدر سبق ذكره، ص 337-339.

³ د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 201-202.

ما يخلص إليه مما تقدم إن الأسرة كبيرة الحجم من الممكن أن تقود إلى نمط التنشئة التسلطي الذي يلجأ إلى أسلوب العقاب البدني، ولكن لم يثبت وجود ذلك في الكويت بقدر ما يتوافر من الدراسات، كما أن الأسرة كبيرة الحجم تشجع على نمط التنشئة الأبوية التسلطية رغم بعض الايجابيات كالضمانات الاقتصادية التي تقدمها، وأن الأسرة كبيرة الحجم تفوق نوعاً ما الأسرة صغيرة الحجم في التنشئة على الارتباط بالأرض، ومن ثمّ بالهوية الوطنية بقدر تأكيدها على تفضيل فقدان التعليم والمال أو أحد أطراف الجسد على فقدان أرضهم. ويخلص أيضاً إلى أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما زاد أسلوبها التسلطي في التنشئة بسبب صعوبة السيطرة على أفرادها بغير التسلط وأسلوب العقاب، وزاد ولاء أفرائها للوطن، وزاد تدينها، وقلت رغبتها في المشاركة السياسية، والتعبير عن الرأي السياسي، والتصويت والترشيح للانتخابات بالمقارنة مع الأسرة صغيرة الحجم. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن بعض النتائج لا تخضع لقاعدة معينة مما يعني وجود بعض الاستثناءات. فلم يظهر أية تأثير لحجم الأسرة على الولاء وفقاً لنتائج دراسة أخرى، إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن الولاء للدين والأسرة يفوق الولاء للدولة من ناحية والولاء للوطن يفوق حب المال والتعليم من ناحية أخرى وبغض النظر عن حجم الأسرة.

المطلب الثاني

تأثير متغير الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية

أولاً- تعريف الشخصية:

الشخصية هي "التنظيم الداخلي للدوافع والانفعالات والمدرجات والذكريات التي تقرر سلوك الشخص"¹. إن الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي يكونها المواطنون نحو العالم السياسي هي المحتوى الأساس للشخصية السياسية. فهي تنطوي على أبعاد كالمعلومات السياسية ووجهات النظر الإيجابية والسلبية والمحايدة، والاندماج مع الرموز السياسية سواء كان شديداً أو ضعيفاً وأتماط الولاء والتوجهات الأيدلوجية والتقويمات للسياسة، وتصور للحقوق والواجبات والمسؤوليات والمواقف من العالم السياسي². تُعرف الشخصية على أنها "المجموعة المنظمة من الأفكار والسجايا والميول والعادات التي يتميز بها شخص ما عن غيره"³. ويعتبر معنى الشخصية من أكثر معاني علم النفس تعقيداً وتركيباً،

¹ إبراهيم مذكور، مصدر سبق ذكره، ص 335. عن:

Stagner, Psychology, 1952, P. 75.

² د. محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 232.

³ لمزيد من تعاريف الشخصية المختلفة، راجع:

لأنه يشتمل على الصفات الجسمية والعقلية والانفعالية والخلقية في تفاعلها مع بعضها بعضاً في شخص معين، وفي موقف معين، وفي بيئة اجتماعية محددة¹. وتُعد الشخصية السياسية جزءاً من شخصية الإنسان. وتُعرف الشخصية السياسية على أنها الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا السياسية².

والشخصية هي نتاج للتفاعل المستمر بين الدوافع الطبيعية العارمة في الإنسان من جهة والقواعد التي يفرضها المجتمع عليه من جانب آخر³. أي أنها نتاج عوامل الوراثة والبيئة. أما الشخصية السياسية فهي نتاج تفاعل بين تأثير هياكل التنشئة الاجتماعية السياسية وبين تكوين الفرد واستعداداته ودوافع الداخلية⁴. والشخصية هي محاولة من الإنسان للتوازن بين رغباته الطبيعية، وقواعد المجتمع التي يتبناها ضميره. والتوازن بين هاتين القوتين المتعاكستين صعب كل الصعوبة؛ وكثيراً ما يفشل الإنسان في الحصول على هذا التوازن أو في ضبطه مدة طويلة⁵.

وترتبط الشخصية بمفهوم الذات الذي يعد بعداً هاماً من أبعادها. ويتأثر مفهوم الذات بسمات⁶ الشخصية. في القوت نفسه أن مفهوم الذات يؤثر في الشخصية، إذ يؤثر في

د. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي: بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، لندن، منشورات دار ليلي، ط2، 2001، ص 6، 12. كما تعرف الشخصية على أنها التنظيم الدينامي لسمات الفرد، والذي يُحدد الأشكال الفريدة لعلاقته بالبيئة. حول ذلك أنظر: سلوى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 11. و لمزيد من تعاريف الشخصية، أنظر كذلك:

د. أحمد الربابعة، الشخصية الأردنية: سماتها وخصائصها، الأردن، (بلا ناشر)، 1999، ص 16-19؛ محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 95-97؛ محمد عنان محمود الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

¹ محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 95.

² حول الشخصية السياسية، راجع: د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 232.

³ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 6-21. أنظر كذلك: د. أحمد الربابعة، مصدر سبق ذكره، ص 38.

⁴ لمزيد من التفاصيل حول الآراء المختلفة بشأن تكوين الشخصية، راجع: د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 229.

⁵ د. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 65. كذلك أنظر:

Sigmund Freud, Complete Psychological Works, New York, Macmillan, 1953, pp.272-274.

Erik Eriksson, "Identity and Life Cycle", Psychological Issues, Vol. 1, No.1, 1959.

نقلاً عن: أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 143، 147.

⁶ تُعرف السمة على أنها تجمعات من الصفات والأنماط الاجتماعية والنفسية والمزاجية والعقلية التي يتميز بها فرد أو مجموعة من أفراد ينشئون في ظل خبرات ثقافية واجتماعية متشابهة، ويمكن قياسها باستخدام اختبارات مقننة. كما تُعرف السمة على أنها تجمعات ملحوظة من النزعات الفردية للفعل واتساق ملحوظ في عادات الفرد وأفعاله المتكررة. للمزيد حول هذا الموضوع، راجع: محمد خير علي مامسر، دراسة تحليلية لسمات شخصية شباب الجامعات العربية المطبقة لنظام الساعات المعتمدة، رسالة دكتوراه في التربية، جامعة طنطا، 1980، ص

تنظيم الإدراك، واستيعاب الخبرات، وتحديد السلوك. وقد أعتبر بعض الباحثين، أمثال (روجرز) (Rogers) و (بيركي) (Purkey) ، أن مرجع كل السلوك الإنساني العادي يعود إلى حافظ واحد هو تحقيق الذات¹. إذ: "احتل مفهوم الذات مركزا هاما في دراسات الشخصية إذ يعتبره الكثير من علماء النفس والباحثين أحد متغيراتها الهامة، وأنه لا نستطيع أن نفهم سلوك الفرد إلا في ضوء الصورة التي يكونها الإنسان عن ذاته التي تنعكس على أفعاله المتكررة وتطبع سلوكه بطابع خاص وتحدد نوعه وكيفيته. فمن السلوك نستدل على سمات الشخصية وثبات السلوك وانتظامه يعتبر أرضية صلبة في امتدالنا على وجود السمات"².

وعلى صعيد الذات السياسية، التي هي فرع من ذات الإنسان، فإنه يمكن معرفة التوجه السياسي للفرد إذا ما تم الاطلاع على معرفته ومشاعره وأحكامه نحو أمته ونظامها السياسي، وكل ما يتعلق بمعرفته ومشاعره وأحكامه عن سياسية وأجهزة تلقي الطلبات الحكومية والقرارات الصادرة عن الحكومة. كما يمكن معرفة التوجه السياسي للفرد من خلال معرفة الفرد ومشاعره وأحكامه بصفته عضوا في النظام السياسي، وعن قدراته في التأثير في النظام السياسي القائم³.

يتضح مما تقدم، أن الشخصية تمثل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا المختلفة بشكل عام، وأن الشخصية السياسية تمثل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا السياسية تحديداً. وترتبط الشخصية بمفهوم الذات الذي يعد بعدا هاما من أبعادها. ويتأثر مفهوم الذات بسمات الشخصية، وأن الذات تؤثر في الشخصية، إذ تؤثر في تنظيم الإدراك، واستيعاب الخبرات، وتحديد السلوك، وأن مرجع كل السلوك الإنساني العادي يعود إلى حافظ واحد هو تحقيق الذات، ويُفهم سلوك الفرد من خلال الصورة التي

12. كما تعرف السمة على أنها مظهر من مظاهر السلوك أو بعدا له، وبعضها يعتبرها طريقة متميزة ثابتة للفرد... للمزيد حول تعريف السمة ومواضيع ذات صلة، راجع: محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 95. كما تعرف السمة على أنها: "خاصية مميزة للفرد (فيزيقية) أو (سبولوجية) أو (مورفولوجية) أو مفهوم استعدادي ديناميكي أو أنساق ملحوظ في أفعال الفرد المتكررة له قدر من الدوام والثبات النسبي، يختلف بها الفرد عن غيره من الأفراد وتميزه وتحدد سلوكه بطريقة فريدة، وقد تكون السمة وراثية أو مكتسبة، وقد تكون جسمية أو حركية أو عقلية أو انفعالية أو متعلقة بمواقف اجتماعية. حول ذلك، راجع: علي عبد المعطي محمد، مفهوم الذات عند طالبات المدرسة الثانوية وعلاقته ببعض سمات الشخصية وبالتحصيل الدراسي، رسالة دكتوراه في التربية، علم النفس التعليمي، [1991، ص 63.

¹ علي عبد المعطي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 2. ويرى (كولي) (Cooley) أن الذات هي كل ما يشار إليه في لغة الحياة اليومية باستخدام الضمائر الخاصة بالمتكلم الفرد، مثل أنا (I) ، وملك (mine) ، ونفسي (my self). ولمزيد من التفاصيل حول كيف يتكون الذات ومواضيع أخرى ذات صلة، راجع: المصدر نفسه، ص 12 وما بعدها.

² المصدر نفسه، ص 42.

³ لمزيد من التفاصيل حول توجهات الفرد السياسية، راجع:

يكونها الإنسان عن ذاته التي تنعكس على أفعاله المتكررة وتطبع سلوكه بطابع خاص وتحدد نوعه وكيفيةه. ومن ثبات السلوك وانتظامه يستدل على سمات الشخصية. والذات السياسية، هي فرع من ذات الإنسان، ويُفهم ذات أو سلوك الفرد السياسي من خلال معرفة توجهه السياسي من خلال الإطلاع على معرفته ومشاعره وأحكامه نحو أمته ونظامها السياسي، وسياسة وممارسات الأجهزة الحكومية. وعضويته في النظام السياسي، وعن قدراته في التأثير في النظام السياسي القائم.

ثانياً- تأثير عامل الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

ظهرت بعض الآراء حول علاقة التأثير المتبادل بين التنشئة الاجتماعية السياسية والشخصية واثرت ذلك في السلوك السياسي. الرأي الأول يرى بأن الدور الأكبر يعتمد على دور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية في تنشئة الفرد. أما الرأي الثاني فيركز بصورة أكبر على نمو وتطور الوعي السياسي للفرد وتكوين أسلوبه الخاص في التفكير حول السياسة¹ أما الرأي الثالث فيرى الأخذ بالرأيين الأول والثاني² أي ان شخصية الفرد السياسية هي عبارة عن تفاعل ناتج بين تأثير هيئات التنشئة وبين تكوين الفرد واستعداداته ودوافعه الداخلية.

وظهرت دراسات تحاول أن تربط بين الاتجاهات السياسية وبين أنماط الشخصية. ويبدو ان أكثر المحاولات لدراسة نمط الشخصية السياسية هي الدراسة التي ركزت على الشخصية التسلطية، التي تتميز بالاتجاه نحو السيطرة على الآخرين والحساسية نحو علاقات القوة والاتجاه نحو الاهتمام بالرؤساء والنزعة إلى إدراك العالم في ضوء نموذج بنائي محدد والاستخدام المستمر للصور النمطية والالتزام بالقيم التقليدية والنزعة الخرافية والنظرة التشاؤمية للطبيعة البشرية وعدم التسامح وعدم الصبر مع المعارضة³ وقد وجهت بعض الانتقادات إلى دراسة الشخصية التسلطية، من بينها انتقدت على أنها تميل إلى قياس التعصب أكثر من قياس سمات الشخصية⁴.

قد تكون التنشئة الاجتماعية السياسية هي نفسها مكونة للشخصية التسلطية، وذلك عندما يكون الوالدان صارمان في ممارسة سلطاتهما على الطفل من أجل إجباره على الالتزام والطاعة ونتيجة لهذه الصرامة قد ينمو مع الطفل شعور بالعداء للسلطة أو حب التسلط

¹ ريجارد داوسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 130.

² د. محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 229.

³ المصدر السابق، ص 244.

⁴ المصدر نفسه، ص 245. وحول انتقادات أخرى، انظر: د. إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، مصدر سبق ذكره،

ص 323.

تشبهاً بوالديه. وقد تصبح هذه هي البداية في عملية التنشئة لتكوين ما يسمى بالشخصية العدوانية التسلطية تجاه الآخرين. ومقابل الشخصية التسلطية هناك نمط الشخصية المتدنية، التي تنزع نحو الخضوع.

وتحمل شعوراً عدائياً تجاه من يعلوها، ولذلك فهي تتخذ موقفاً دفاعياً، حتى وإن كان عن طريق الخضوع والطاعة¹.

ومن الأنماط الأخرى للشخصية هي الشخصية التي تنجح في مجال الاتصالات الشخصية وإثارة العواطف السياسية (Political Agitator) ونمط الإداري السياسي وهي الشخصية التي تنجح في التنظيم وإدارة المواقف السياسية. والمنظر السياسي وهو الشخصية القادرة على صياغة الفكر السياسي. والشخصية البيروقراطية وهي الشخصية التي تؤكد على التعليمات الرسمية، وتستجيب بطريقة روتينية لمواقف محددة. كما هناك نمط الشخصية ذو التوجه التقليدي وهي الشخصية التي ينقصها أي تصور سياسي. وهناك الشخصية ذو التوجه الداخلي وهي الشخصية التي نشأت توجهاتها عن مرحلة الطفولة ولا تستجيب للمؤثرات المعاصرة، وهي عكس الشخصية ذي التوجه نحو الآخرين².

فضلاً عن ما تقدم، يُفترض أن للشخصية بسماتها تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد. يتمثل هذا التأثير بقيام هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية والقائمين عليها، بوعي أو بدون وعي، بإعادة إنتاج شخصية ذات سمات مشابهة لشخصياتهم من خلال قيامهم بنمط تنشئة يستند على نمط شخصيتهم أو قريب منه. وتأكيداً على هذه علاقة التأثير المتبادلة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والشخصية، وجدت العديد من الدراسات بأن هناك علاقة بين الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء.. وشخصية هؤلاء الأبناء³، فنمط تنشئة اجتماعية سياسية والدية ذات شخصية تسلطية يمكن أن تعيد إنتاج جيل أو أفراد تسلطيين، وأن نمط التنشئة الذي يقوم على الصرامة في ممارسة السلطة من أجل فرض الطاعة قد...يوولد تنشئة أفراد يتسمون بحب التسلط⁴. وتوصلت دراسة أخرى إلى وجود علاقة إيجابية دالة بين رعاية الآباء والأمهات التي تتسم بالتقبل تجاه الأبناء وميل الأخيرين نحو الانفتاح الاجتماعي أو حسن التوافق الاجتماعي⁵.

1 د. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 166.

2 د. محمد علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 243-244.

3 محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 146، 385.

4 حول نمط التنشئة القائم على التسلط، أنظر: د. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، 166.

5 لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: محمد عبد الحميد زيدان، مصدر سبق ذكره، ص 385-

ما يُخلص إليه من كل ما تقدم في هذا المطلب، أن الشخصية تمثل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا المختلفة بشكل عام، وأن الشخصية السياسية تمثل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا السياسية تحديداً. وترتبط الشخصية بمفهوم الذات الذي يعد بعداً هاماً من أبعادها. ويتأثر مفهوم الذات بسمات الشخصية، والذات السياسية، هي فرع من ذات الإنسان، ويُفهم ذات أو سلوك الفرد السياسي من خلال معرفة توجهه السياسي من خلال الإطلاع على معرفته ومشاعره وأحكامه نحو أمته ونظامها السياسي، وممارسات أجهزة الحكومة، وعضويته في النظام السياسي، وعن قدراته في التأثير في النظام السياسي القائم، ومن المحتمل جداً أن تترك سمات الشخصية هذه أثر في التنشئة الاجتماعية السياسية بقدر دورها في إعادة إنتاج سماتها وخصائصها ذاتها عبر هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية المتأثرة بنفس سمات هذه الشخصية، فهئية تنشئة تحمل صفات أو سمات الشخصية التسلطية من المحتمل جداً أن تعيد إنتاج شخصية تسلطية أيضاً عبر التنشئة الاجتماعية.

المطلب الثالث

تأثير الأحداث التاريخية في التنشئة الاجتماعية السياسية

أولاً: تعريف الأحداث التاريخية:

نذكر من بين هذه الأحداث التاريخية ظهور الثورات كالفنط أو الأزمات الاقتصادية، والحروب الخارجية، والحروب الأهلية، والثورات والانتفاضات، والمظاهرات⁽¹⁾، والغزو الأجنبي، والمعارك المرتبطة به⁽²⁾، فضلاً عن ما تقدم يُعدّ ظهور أو وفاة زعيم سياسي من الأحداث السياسية المهمة أيضاً. وقد تدفع هذه الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات الأهمية الواسعة النطاق بعدد كبير من الناس، وخصوصاً البالغين، إلى تغير بعض أهم توجهاتهم السياسية الحيوية الصعبة التغير كالولاء للوطن³. وفي هذا الاتجاه دُكر أن الحوادث التي يمر بها الفرد تُعدّ إحدى المحددات الأساسية للشخصية البشرية⁽⁴⁾.

ثانياً: تأثير متغير الأحداث التاريخية في التنشئة الاجتماعية السياسية:

(1) د. عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 458-459.

(2) د. نبيل صالح، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(3) ريجارد داوسن مصدر سبق ذكره، ص 119-120.

(4) د. أصد الرابعة، مصدر سبق ذكره، ص 21.

تمر على الإنسان أحداث مهمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والشخصية. أن تعرض الإنسان إلى واحدة أو بعض من هذه الأحداث التاريخية أو كلها قد يترك تأثيراً في تنشئته الاجتماعية السياسية⁽¹⁾، وكما يلي:

1- غرس قيم سياسية جديدة للتغيير السياسي؛ فقد أدت الحروب النابولونية إلى غرس المبادئ السياسية والقانونية للثورة الفرنسية² ولكن من ناحية لم يساهم ظهور النفط في اهتمام المرأة بقضاياها الاجتماعية والسياسية بقدر اهتمامها بالاستهلاك والموضة، وأن المرأة أصبحت كاسلعة تحت تأثير قيم المجتمع الاستهلاكي³.

2- التأثير على بنية الأسرة؛ كما وادى التدمير المادي لألمانيا وغياب الأب لفترات طويلة من الأسرة إلى إحداث آثار سلبية كبيرة على بنية الأسرة الألمانية وبالتالي التأثير على التنشئة الاجتماعية السياسية⁴.

3- الموقف من النظام السياسي؛ وكننتيجة للعواقب الوخيمة والكوارث والمآسي البشرية التي تسببها مثل هذه الأحداث فإنها قد تؤدي إلى تساؤل الأفراد حول كيفية الإدارة الصحيحة للحياة السياسية⁵ كما قد تعاني الأمة من أزمة اقتصادية قاسية كالتضخم، بالشكل الذي يجعل معظم المواطنين يعانون بشكل كبير منه، الأمر الذي يدفعهم إلى التساؤل لماذا الحكومة هي غير قادرة على السيطرة على الاقتصاد؟ هذا قد يؤدي إلى أسئلة أكثر عمقا حول قيمة وفعالية المؤسسات الحكومية الأساسية. من هنا يأتي تأثير التضخم، وما ينتج عنه من مشاكل كثيرة، على توجهات المواطنين نحو نظام الحكم بالشكل الذي قد يؤدي إلى انخفاض دعم المواطنين للبنى الحكومية القائمة⁶. كما أدت الحرب الأهلية الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر إلى تغيير التوجهات السياسية لعدد كبير من الأمريكيين، ونسبة كبيرة منهم من البالغين، نحو علاقاتهم مع الحكومة المركزية وتوقعاتهم عما يجب أو لا يجب أن تقوم به الحكومة⁷ كذلك أدت سوء الإدارة من قبل نظامي الحكم في كل من ألمانيا واليابان في

(1) Eirk Erickson, Insight and Responsibility, New York, Norton, 1964, Chapter five. نقلًا عن: د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص 143، 147.

² د. محمد فايز عبد اسعيد، مصدر سبق ذكره، ص 132.

³ سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 19.

⁴ Sidney Verba, "Germany: The Remaking of Political Culture," in: Lucian W. Pye & Sidney Verba (ed.), Op. Cit., P. 155.

⁵ Walter A. Rosenbaum, op.cit, P. 16.

⁶ Walter A. Rosenbaum, Op. Cit., P. 17.

⁷ ريجارد داوسن مصدر سبق ذكره، ص 120-122.

الحرب العالمية الثانية، وما سببته من كوارث للشعبين، إلى نفور عميق لمثل هذه الأنظمة من قبل شعبي هاتين الدولتين¹.

4- الصراع الاجتماعي السياسي: وفيما يتعلق بتأثير الأحداث التاريخية في التنشئة الاجتماعية السياسية كونت حادثة السقيفة، حول من يخلف الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، واستشهاد الحسين ابن الخليفة الرابع والإمام علي ابن أبي طالب (رضي الله عنهما وعليهما السلام). في كربلاء في العراق حدثا دينيا وتاريخيا بارزا في التاريخ العربي الإسلامي. فقد أدى من بين ما أدى إليه إلى ذلك تعزيز وتقوية أتباع له كطائفة لها تأثيرها ومطالبها الدينية والاجتماعية والسياسية ليس في العراق فقط، بل امتد إلى دول عدة بما فيها الكويت. فهناك طائفة شيعية في السعودية، والأمارات العربية، والكويت متأثرة حتى الوقت الحاضر في هذا الحدث التاريخي.

5- بروز الوعي السياسي والحركات السياسية: كما تؤثر الأحداث التاريخية في بروز الوعي السياسي. وظهور الحركات السياسية من هنا يُعدّ العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956 أحد العوامل التي ساعدت على بلورة فكرة الاستقلال لدى المجتمع الكويتي، إذ أصبحت هناك قناعة راسخة لديه، فضلاً عن مجتمعات الخليج العربية الأخرى؛ بأن الاستقلال والتحرر من السيطرة البريطانية هو الهدف المنشود لهذه المجتمعات. كما زادت الوحدة العربية التي تمت بين مصر وسوريا في العام 1958، وقيام الجمهورية العربية المتحدة من الوعي القومي في الكويت⁽²⁾. كما ظهر التيار القومي في الكويت نتيجة إلى التأثير في ظهور التيار القومي في مصر⁽³⁾، وشكل ظهور واستمرار جماعة الإخوان المسلمين في مصر، ووجود القوات الأجنبية في بعض الدول العربية والإسلامية حدثان تاريخيان أثرا في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت، فقد عللت إحدى الدراسات العربية أسباب ظهور جماعة أخوان المسلمين في الكويت جزئيا إلى التأثير في تجربة الإخوان المسلمين في مصر⁽⁴⁾، وإلى احتلال القوات الأجنبية للجزيرة العربية. وبعض الدول العربية والإسلامية كالعراق وأفغانستان. وقد شجع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة بين الأخير والولايات المتحدة الأمريكية، والاتجاه الدولي العام الذي تبعها نحو مزيد من الانفتاح السياسي في الضغط على دول عدة. ومنها الكويت، ودول الخليج العربية الأخرى نحو ضرورة القيام بإصلاحات سياسية ديمقراطية⁽⁵⁾.

¹ Walter A. Rosenbaum, Op. Cit., P. 17

⁽²⁾ جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 20.

⁽³⁾ باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، مصدر سبق ذكره، ص 85.

⁽⁴⁾ عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 116، 118.

⁽⁵⁾ جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 179، 183-184.

كما أدت بعض الأحداث التاريخية على ظهور الأحزاب السياسية العلنية في الكويت ولأول مرة. فقد أعلنت سبع قوى سياسية جديدة في الكويت عن نفسها بشكل علني بعد حرب الخليج الثانية في العام 1991، متخذة لنفسها مسميات محددة، وأعلن بعضها عن برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بواسطة المؤتمرات الصحفية، وأهم هذه التجمعات السياسية هي المنبر الديمقراطي الكويتي، وتجمع الحركة الدستورية الإسلامية، وتجمع التكتل النيابي، والتجمع الدستوري، وتجمع الائتلاف الإسلامي الوطني، والتجمع الإسلامي الشعبي والمستقلين⁽¹⁾. كما وعد أمير الكويت الراحل جابر أحمد جابر الصباح الشعب الكويتي بمزيداً من الديمقراطية بعد تحرير الكويت. وقد أوفى الأمير بعهده. إذ تم إجراء انتخابات برلمانية لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في ثلاثة انتخابات برلمانية لمجلس الأمة الكويتي 1992، و 1996 و 1999⁽²⁾. كما أصدر أمير الكويت مرسوم تعديل قانون الانتخابات والترشيح للبرلمان يمنح المرأة الكويتية الحقوق السياسية في الانتخابات والترشيح في البرلمان⁽³⁾.

أما على صعيد تأثير ظهور الأحزاب التاريخية والحروب على التنشئة على المشاركة الاجتماعية السياسية، شكّل ظهور التيار القومي في مصر⁴ والشيوعي في إيران والدول العربية، والقضية الفلسطينية وحرب السويس في عام 1956، وحرب 1973 العربية الإسرائيلية، وحرب الخليج الثانية، أسباباً لظهور تنظيمات سياسية عديدة في البحرين⁵، وخروج تظاهرات عارمة في البحرين تنديداً وشجباً للسياسة البريطانية التي شاركت في العدوان الثلاثي على مصر. وهجم بعض الناس على شركة الطيران البريطانية والمجمع السكني لشركة طيران ما وراء البحار الإنكليزية وإشعال النيران في مرافقها، كما هاجموا مكاتب جريدة الخليج المتعاطفة مع بريطانيا⁶. وقد قررت الحكومة البحرينية إيقاف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنهاء الاتفاقية الخاصة بمنح تسهيلات للبواخر الأمريكية في ميناء البحرين بسبب تأييدها لإسرائيل. وقام الشعب البحريني بجمع التبرعات والمعونات الطبية لدعم الجهود العربية في هذه الحرب. وفي الوقت الذي يُعتقد أن حرب الخليج الأولى خففت من الضغط السياسي على القوى المحافظة في دول الخليج العربية بسبب تمسك الشعب بالحكومات القائمة نتيجة الخوف من دول الجوار كإيران والعراق⁷ فإن حرب الخليج الثانية

(1) عبد الرحمن حسين محمد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 118-119.

(2) سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 13، 15.

(3) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 179-180.

(4) باقر سلمان النجار، "المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر"، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(5) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: عبد الرحمن محمد حسين الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 143-144، 152-154.

(6) سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(7) المصدر نفسه، ص 90-91.

في العام 1991، وبعض نتائجها كالأزمة الاقتصادية التي شهدتها البحرين في الفترة 1990-1991 شجعت على ظهور قوى جديدة نشئت على المطالبة بالمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وإعادة العمل بالدستور، كما في قيام بعض هذه القوى والتيارات السياسية البحرينية بتقديم المطالب والعرائض إلى أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آنذاك من أجل الاستجابة إلى مطالبهم¹. ويمكن القول أيضاً، أن وفاة الشيخ عيسى آل خليفة في عام 1999 ومجيء ابنه الشيخ حمد بين عيسى إلى الحكم ساهم في التوجه نحو تحقيق إصلاحات سياسية واسعة في البلاد².

6- تغير نمط التنشئة الاجتماعية السياسية: فضلاً عن ما تقدم أسهمت الأحداث التاريخية في تغير نمط التنشئة الاجتماعية السياسية، فقد قادت مرحلة ظهور البترول في الكويت، وباقي دول الخليج العربية الأخرى، وما رافقها من تنمية وتحديث إلى رفع المستوى المعيشي للمجتمع هناك. وقد أثر ذلك بالنتيجة في التنشئة الاجتماعية السياسية في الأسرة نحو مزيداً من استعمال الإرشاد والنصح، وتدني استخدام التأييد والحرمان كعقوبة للطفل⁽³⁾. أن اتجاه الأسرة نحو مزيداً من استعمال الإرشاد والنصح يؤشر تنشئة ديمقراطية. ولكن مع ذلك يُعتقد أن ظهور النفط الذي أسهم في انتقال المجتمع الكويتي من مجتمع أبوي إلى مجتمع أبوي حديث (Modern Patriarchal). لم يغير من البنية الاجتماعية القائمة إلا مظاهرها الخارجية⁽⁴⁾. كما تشير بعض الدراسات إلى أن ظهور النفط في الكويت، وباقي دول الخليج العربية، أسهم في نقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى حديث وترتب على هذا الانتقال تغييرات اقتصادية اجتماعية سياسية جمة. فقد حول ظهور النفط على سبيل المثال الشيخ من قائد تقليدي إلى حاكم سياسي. كما أدى هذا التغير في الوقت نفسه إلى التدخل الأجنبي في شرعية نظام الحكم السياسي القائم⁽⁵⁾.

7- تأثير البيئة الدولية. وكان ظهور النفط يمثل أحد الأسباب وراء اهتمام البيئة الدولية بالكويت. فقد ازادت البيئة الدولية متمثلة ببريطانيا وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على امتياز تنقيب وإنتاج النفط في الكويت ثم في مرحلة لاحقة. ومن أجل ضمان عدم

¹ المصدر نفسه، ص 92، 169. أنظر كذلك: جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 179.

² لواء دكتور، و جمال مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص 69.

⁽³⁾ موفق سليم صبح بشارة، مصدر سبق ذكره، ص 30.

⁽⁴⁾ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: د. هشام شرابي، الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطرقي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

⁽⁵⁾ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. محمد الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، شركة كاظمة، ط2، 1984، ص 5-12، وأنظر كذلك: جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 30-33، 65.

تعرض مصالحها النفطية في الكويت عقدت اتفاقيات ومعاهدات تضمن مصالحها بكل الطرق بما فيها وجودها العسكري في قواعد عسكرية في الكويت⁽¹⁾. كما كان النفط أحد الأسباب التي جعلت الكويت وباقي دول الخليج العربية بؤرة للصراع بين القوى الكبرى⁽²⁾ فضلاً عن ما تقدم ساعد ظهور النفط إلى التدخل الأجنبي في شؤون البحرين والتأثير على شرعية نظام الحكم فيه³.

8- الحراك الاقتصادي الاجتماعي السياسي: وقد أسهمت الفواض المالية من النفط في بناء مجتمع مترف ومرفه بعد أن كان يسوده طابع العوز والقمحط كما حلت قوى وفئات اجتماعية جديدة نوع ما محل القوى والفئات الاجتماعية السابقة على ظهور النفط، فقد انثرت التحولات الاقتصادية التي أفرزتها مرحلة ما بعد اكتشاف النفط إلى ارتباط فئة التجار بالمصالح الخارجية، وتوطيد علاقتها مع الأسرة الحاكمة بعد أن شاركت في الحركات الإصلاحية قبل ظهور النفط، أي أن ظهور النفط وما ترتب عليه من عوائد مالية كبيرة جعلت من فئة التجار تتجه نحو الاتفاق مع الأسر الحاكمة التي كانت بحاجة إليها لإضفاء الشرعية السياسية والاجتماعية على سلطتها، في حين سعت هذه الفئة من جانبها للحصول على دعم الأسرة الحاكمة في مشاريعها الاستثمارية والاقتصادية⁽⁴⁾. أن الأحداث التاريخية، كظهور النفط في دول البحرين ساهم حصول تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة فقد أنتقل المجتمع من حالة التخلف والجهل والفقر إلى الحياة الحديثة بانتشار التعليم والمراكز العلمية والثقافية، وتفتحت أذهان الناس على تجارب المجتمعات في الخارج وإنجازاتها⁵، وتحول الشيخ من قائد تقليدي إلى حاكم سياسي⁶، وتحولت القبيلة إلى دولة⁷، وقام النظام السياسي بتقديم المزيد من الإصلاحات بما فيها السماح تأسيس مجالس الأمة⁸.

9- تعزيز النظام السياسي: كما أدى ظهور النفط إلى خلق دولة الرفاه التي ساعدت النظام

(1) جبار إسماعيل عبد الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص 63، 67-68.

(2) المصدر السابق، ص 130.

(3) د. محمد الرميحي، مصدر سبق ذكره، ص 5-12. أنظر كذلك: سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(4) المصدر نفسه، ص 132-133.

(5) سعد محسن مطر المولى، مصدر سبق ذكره، ص 103.

(6) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع: د. محمد الرميحي، مصدر سبق ذكره، ص 5-12. أنظر كذلك: سماء سليمان، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(7) أحمد شحادة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية

العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 159.

(8) د. أحمد جمال ظاهر، المرأة في دول الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 189.

السياسي على كسب رضا وولاء المواطنين له⁽¹⁾.

أن من بين ما يمكن أن يُخلص إليه مما تقدم أن للأحداث التاريخية المحيطة، كتلك التي أحيطت بالكويت، فضلاً عن التي حصلت في داخلها من قبيل الأحداث الدينية كحادثة السقيفة، والاقتصادية كظهور النفط، والحروب كحرب الخليج الثانية، وتجارب الوحدة العربية، والأحداث السياسية كانهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة كلها عوامل أثرت في التنشئة الاجتماعية السياسية في أكثر اتجاه. ففي الوقت الذي شجعت فيه الأحداث الدينية على بروز التنشئة الطائفية فأن العدوان الثلاثي على مصر شجع على التنشئة القومية، والرغبة بالتححر والاستقلال، وظهور الحركات والأحزاب. وفي الوقت الذي شجعت حرب الخليج الثانية نحو التنشئة على المشاركة؛ فإن ظهور النفط والرفاهية التي ترتبت عليه شجعت نمط التنشئة التسامحي أكثر من الأسلوب التسلطي، واستخدام العقاب البدني واللفظي، وفي الوقت الذي أدى ظهور النفط إلى رضا المواطنين، وتقديم الولاء للنظام السياسي الكويتي؛ فإنه ربط الكويت بالتبعية الأجنبية.

فضلا عن ما تقدم، يظهر أن لبعض الأحداث التاريخية تأثيراً على التنشئة الاجتماعية السياسية في مجالات عديدة كما في تأثيرها على بروز الوعي والنشاط السياسي كتأسيس أحزاب سياسية والممارسات الاجتماعية السياسية كما في قيام المظاهرات وتقديم العرائض إلى الحكومة، والتحول نحو إجراء إصلاحات اجتماعية وسياسية كما في إعلان الميثاق الوطني البحريني بعد وفاة والد الملك الحالي.

المطلب الرابع

تأثير التجارب الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية.

أولاً: تعريف التجارب الشخصية:

تعتبر التجارب الشخصية التي يمر بها الفرد أحد العوامل التي تؤثر على تنشئته الاجتماعية السياسية. فهي قياس الأفكار مقابل الواقع⁽²⁾ وهي تقويم الفرد لنفسه كفاعل سياسي وتطويره لأفكار حول عدالة العملية السياسية وفائدة مخرجاتها. هذه التقويمات هي مختصرات لتجاربه الفعلية وتوقعاته. وهذه التقويمات هي أيضاً أجوية لسلسلة من أسئلة الفرد لنفسه:

(1) المصدر نفسه، ص 208.
(2) مأخوذ من الانترنت، الرمز:

1- هل أستطيع أنا ان أكون مؤثرا؟

2- هل تخلق المخرجات الحكومية اختلاف في حياتي، هل هم ذو فائدة؟

3- هل سأحصل أنا على اهتمام متساوي إذا كان لدى شكوى حول القرارات الحكومية؟

كل جواب سيكون بمثابة تقويم فردي للمخرجات الحكومية التي ستؤثر على ثقة الفرد السياسية⁽¹⁾.

ثانيا: تأثير متغير التجارب الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية.

يظهر تأثير متغير التجارب الشخصية في التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال

ما يأتي:

1- التأثير في الثقة الاجتماعية السياسية. إن عملية المقارنة بين الأفكار والواقع الفعلي اما تؤدي إلى تعزيز ما نشأ عليه الفرد في الطفولة أو تؤدي إلى تغييره، فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن من المعروف أن الفرد يكتسب مبكرا الإحساس بإمكانية الثقة بالحكومة وان القادة السياسيين يعملون لصالح الشعب أو العكس، ويستمر ذلك الإحساس مع الزمن، إلا أن ذلك لا يعتبر مطلقا، فقد كشفت بعض الدراسات بأن كثير من الأمريكيين البالغين الكبار والصفار قد ضعفت ثقتهم بالحكومة عما إذا كان لديها القدرة على الاستجابة لحاجات المواطنين. ولوحظ هذا الانخفاض في ثقة المواطنين في الحكومة بين السنوات 1964-1974، حيث أن 22% من عينة الأمريكيين البالغين الذين تم استطلاعهم في عام 1964، يعتقدون أن الحكومة في واشنطن قد تكون موضعا للثقة للقيام بما هو صحيح، ولكن فقط في بعض الأوقات أو أنها لا تقوم بذلك نهائيا في أي وقت ما. وفي المقابل تشير نسبة 72% من الإجابات إلى نفس هذا الموقف في عام 1974. تشير هذه الدراسات إلى انه من الممكن أن يغير الفرد البالغ توجهاته السياسية، حتى ولو كانت من الصعب تغييرها، كفقدها الثقة في الحكومة القومية الأمريكية، نتيجة إلى تجارب الفرد، كتجربة الوهم بين الأمريكيين نتيجة التورط في فيتنام وجهود الحكومة بالاندماج العنصري، والمشاكل المتعددة التي واجهت إدارة الرئيس الأسبق جونسون ومجموع النشاطات التي رافقت فضيحة (ووترجيت)⁽²⁾.

2- تغير المعتقدات السياسية. ومن الأمثلة الأخرى على التجارب التي يمر بها الفرد، والتي قد تدفع به إلى تغيير معتقداته السياسية التي نشأ عليها في الطفولة، يمكن القول ان الفرد، خصوصا، البالغ الذي يتعرض إلى قسوة ومعاملة وحشية من رجال الشرطة، قد تخلق لديه

¹ Joel D. Aberbach & Jack L. Walker, Op. Cit., P. 1205

(²) ريجارد داوسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 121-123.

شكوك حول الصورة الإيجابية التي حدث أن كونها في طفولته حول الشرطي⁽¹⁾.

ويمكن القول من كل ما تقدم في هذا الفصل: لكل عامل من العوامل الحيّاتية كالاثنية، والعرق، والجنس، والسن، وحجم الأسرة، والشخصية، والأحداث التاريخية، والتجارب الشخصية تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية؛ وأن اختلفت درجته من عامل إلى آخر. وقد يمكن القول أن لعوامل مثل العرق والجنس والشخصية والأحداث التاريخية أكثر تأثيراً من باقي العوامل الحيّاتية.

وما يُخلص إليه أيضاً من كل ما تقدم، في هذا الفصل لها تأثيراً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. فقد ظهر لنا أن جنس الفرد في المجتمعات العربية كونه ذكراً أم أنثى يؤثر في تنشئته وذلك تحت تأثير العادات والتقاليد وثقافة هذه المجتمعات. إذ يُفضل الذكر على الأنثى لذلك هناك اختلافاً في سلوك المرأة العربية مقارنة بالرجل ناتجاً عن الاختلاف في التنشئة الاجتماعية السياسية القائمة أو المستندة على نمط التفرد بين الجنسين في المجتمعات العربية. فقد ظهر أن التفرد في التنشئة الاجتماعية السياسية بين الجنسين في المجتمعات العربية أدت إلى وجود اختلاف فيما بينهما في الاتجاهات السياسية، والقيم الاجتماعية السياسية، والشخصية، واختلاف في مجال المعرفة السياسية ومصادرها، والاهتمام بالسياسة، واختلاف في مستويات المشاركة السياسية، والهوية، واختيار الشخص القدوة، فضلاً عن ما تقدم، ظهر لنا أن الشخصية تمثل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا المختلفة بشكل عام، وأن الشخصية السياسية تمثل الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر والمعارف والتقويمات والمواقف التي يكونها الفرد نحو المواضيع والقضايا السياسية تحديداً. وترتبط الشخصية بمفهوم الذات الذي يعد بعداً هاماً من أبعادها. ويتأثر مفهوم الذات بسمات الشخصية، والذات السياسية، هي فرع من ذات الإنسان، ويُفهم ذات أو سلوك الفرد السياسي من خلال معرفة توجهه السياسي من خلال الإطلاع على معرفته ومشاعره وأحكامه نحو أمته ونظامها السياسي، وسياسية وأجهزة أفعال الحكومة، وعضويته في النظام السياسي، وعن قدراته في التأثير في النظام السياسي القائم، وأن للشخصية العربية سمات وخصائص معينة إذ توصف بأنها تقليدية، تتميز بضعف الشعور بالمواطنة، وضعف الكفاءة الذاتية، وضعف الاستقلالية، وقلة المرونة الفكرية، وضعف الأنا، والخضوع والسيطرة، والميل القرابي، والصراع والتقليدية، التي تترك تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية بقدر دورها في إعادة إنتاج سماتها وخصائصها ذاتها عبر هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية المتأثرة بنفس سمات هذه الشخصية، فهئية تنشئة تحمل صفات أو سمات الشخصية التسلطية من المحتمل جداً أن تعيد

¹ Richard A. Watson, Op. Cit., P. 150.

أنتاج شخصية تسلطية أيضا عبر التنشئة الاجتماعية، وان لهذه السمات أو لبعضها أبعاداً سياسية.

ولكن في الوقت نفسه لم يمتلك أي من هذه العوامل التأثير الحاسم في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية مما يتطلب الانتقال إلى دراسة عوامل أخرى.